



## ملحق الجريدة الرسمية مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة عشرة ( اليوم الأول )  
من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر المنعقدة في ٢٩ / رجب /  
١٤١٤ هجرية الموافق ١١ / ١ / ١٩٩٤ ميلادية .

( العدد ١٣ )

( العدد ١٣ )

### — جدول الأعمال —

الصفحة

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :- ٤
- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حياشنة .
- ٣- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم ( ٢ ) تاريخ ٤ / ١ / ١٩٩٤ ٤
- حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ ، وإقراره .
- " القرار موزع في الجلسة الثانية عشرة "
- ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٦٣

هكذا من الأشغال

• اسماء السادة النواب الذين تحدثوا •

- ١- سعادة السيد مفلح اللوزي .
- ٢- معالي الدكتور عبدالله النور .
- ٣- سعادة السيد احمد القضاة .
- ٤- سعادة السيد فواز الزعبي .
- ٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزين .
- ٦- سعادة السيد احمد الكساسبه .
- ٧- سعادة السيد ابراهيم سماره .
- ٨- سعادة السيد سميج الفرح .
- ٩- سعادة السيد محمد عوده المجادات .
- ١٠- سعادة السيد محمد الذويب .
- ١١- سعادة السيد مفلح الرحيمي .
- ١٢- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

كلنا من الشعب

محضر الجلسة

- ١١- معالي الدكتور عبد السلام العبادي :  
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٢- معالي الدكتور محمد مهدي  
الفرحان : وزير الزراعة .
- ١٣- معالي السيد سامي قموه : وزير  
المالية .
- ١٤- معالي السيد سلامه حماد : وزير  
الداخلية .
- ١٥- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير  
التنمية الاجتماعية .
- ١٦- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير  
التموين .
- ١٧- معالي السيد خالد الغزوي : وزير  
العمل .
- ١٨- معالي السيد طلال سطعان الحسن :  
وزير دولة للشؤون الخارجية .
- ١٩- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحم :  
وزير الصحة .
- ٢٠- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير  
دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
- ٢١- معالي الدكتور خالد العمري : وزير  
التربية والتعليم .
- ٢٢- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :  
وزير السياحة والآثار .
- ٢٣- معالي السيد اديب الهلسة : وزير  
النقل .
- في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم  
الثلاثاء الموافق ١٩٩٤/١/١١ م عقد مجلس  
النواب جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية  
الاولى برئاسة دولة طاهر المصري وحضور  
امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازة من الأعضاء السادة :  
سعادة السيد سمير الحباشنة .
- وحضر من الحكومة :
- ١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس  
الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
- ٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب  
رئيس الوزراء .
- ٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس  
الوزراء ووزير التعليم العالي .
- ٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير  
العدل .
- ٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير  
الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة  
والثروة المعدنية .
- ٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه  
والري .
- ٨- معالي الدكتور زياد فريز : وزير  
التخطيط .
- ٩- معالي السيد احمد العقابله : وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٤ محضر الجلسة الثالثة عشرة (اليوم الأول) من الدورة العادية الأولى المتقدمة في ١١/١٩٩٤م

السيد الأمين العام : ٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات :-

أ. طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حباشته .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على معذرة سعادة النائب ؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام : ٣- مناقشة قرار اللجنة المالية رقم ( ٢ ) تاريخ ٤ / ١ / ١٩٩٤ حول مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ وإقراره .

« القرار موزع في الجلسة الثانية عشرة » .

دولة رئيس المجلس : سنبدأ بعد قليل بمناقشة تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة . أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس ، سيادة الرئيس أريد أن أتكلم قبل الشروع بجدول الأعمال بموضوع انتخابات اللجان المؤقتة .

دولة رئيس المجلس : أخ ابو فيصل اذا سمحت لي انا ليس ملم في الموضوع فأرجوك ان تؤجل الى لاحقاً ، لن نبحث موضوع اللجان سنبحثه في أول جلسة بعد المناقشة .

السيد عبد الكريم الدغمي : فقط كلمه صغيره دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : لا أريد ان افتتح نقاش فيها .

٢٤- معالي الدكتور فواز ابو الغم : وزير دولة .

٢٥- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

٢٦- معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٧- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

٢٨- معالي الدكتور عبد الرزاق النور : وزير الأشغال العامة والإسكان .

وحضر من الامانة العامة : الدكتور حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسيان ، السيد محمد الرديني ، السيد فراس العدوان السيد حمد الفريز .

- افتتاح الجلسة :-

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم .

التصائب قانوني واعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

السيد رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الأمين العام من تلاوته ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : تفضل معني .

٥ مجلس النواب

وعليه فاننا لا يمكن ان نقيم مشروع قانون الموازنة الا اذا أخذنا بعين الاعتبار هذه الظروف وأهمها .

١- انعكاسات حرب الخليج على اقتصاد المنطقة ككل وعلى الأردن بخاصة .

٢- ما ترتب على التزامات الحكومات

السابقة ببرنامج التصحيح الاقتصادي مع الجهات الدولية وذلك من وجوب اتخاذ اجراءات اقتصادية ومالية معينة . تنفيذاً لبرنامج التصحيح .

٣- عدم الاستقرار وحالة الترقب التي تعيشها المنطقة في ظل التوجهات نحو مسيرة السلام وما يترتب على ذلك من انعكاسات اقتصادية وسياسية جذرية .

٤- اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية

الداخلية والحاجة الى معالجة الأخطار المتمثلة في البطالة وارتفاع نسبة الفقر المطلق وتآكل الأجور والرواتب بفعل التضخم وارتفاع الاسعار ، وارتفاع التكاليف الضريبي ، ووجوب استمرار الدعم للفئات الفقيرة والمحتاجة . وعلى ضوء هذه المحددات والأعتبارات فأنا نعتقد ان مشروع الموازنة المقدم هو مشروع مقبول وجدير بالقبول مع بعض التحفظات التي اصابته اللجنة المالية في ايرادها ، وان كان بعضها قد ورد على شكل توصيات من اللجنة ولم تأخذ شكل تعديلات على مشروع القانون ، كما أنه يمكن القول ان التوجهات العامة للموازنة هي توجهات سليمة .

عبد الكريم الدغمي : لا ليس فتح نقاش فقط اريد ان اقول انه لم تصلنا برقيات اجتماع لانتخابات الرئيس والمقرر ولم نعلم بعضنا بعض هؤلاء الأعضاء التقينا ، انا شخصياً واصلتني البرقية دولة الرئيس الساعة الرابعة مساءً يوم امس والاجتماعات كانت في وقت الدوام الساعة ( ١٢ ) والساعة ( ١٠ ) .

دولة رئيس المجلس : سوف ابحث هذا الأمر في اول فرصة لاني سمعت اعتراضات اخرى من بعض الزملاء وسوف نرى ما هو الأمر في اول مناسبة في الجلسة القادمة ، شكراً .

التكلم الأول في هذه المناقشة هو السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اجمعين .

بعد دراسة خطاب الموازنة وتقرير اللجنة المالية لمجلسكم بشأن مشروع قانون الموازنة وتوصيات اللجنة . يتبين لنا ما يلي :-

اولاً : انه لا يمكن النظر الى مشروع قانون الموازنة بمعزل عن الظروف السياسية ، والاقتصادية التي تمر بها البلاد ، بل يمكن القول أن مشروع قانون الموازنة ، أساساً هو استجابة لمجموعة الظروف السياسية والاقتصادية والدولية والمحلية وهو في نفس الوقت محاولة لاستشراف المستقبل والتخطيط له :-

هلنا من أهل

دولة الرئيس . اخواني الزملاء

اما تحفظاتي وملاحظاتي على هذا المشروع فهي تتمثل بما يلي :-

اولاً : ضرورة الالتزام بعدم رفع اسعار المواد الأساسية مهما كانت الأسباب او الأعذار .

ثانياً : ان التوجه الى ايجاد الدعم لمستحقيه هو توجه مميز الا اننا نحذر من ان تنفيذ هذا التوجه يجب ان يكون محسوباً بدقة ، وأن لا يتخذ وسيلة رحمة للأفق على الالتزام بعدم رفع اسعار السلع الأساسية .

ثالثاً : ضرورة وضع برامج عملية لمعالجة قضية البطالة ومساعدة الأسر الفقيرة وذلك بأيجاد مصادر دخل اضافية لها ومساعدات انتاجية تساعد على مواجهة اعباء الحياة ، وتوخي العدالة في توزيع مخصصات صندوق التنمية الاجتماعية ، لتشمل جميع المحتاجين .

رابعاً : زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين ومتفعلي القوات المسلحة واجهزة الأمن العام بنسبة معقولة .

خامساً : عدم فرض ضريبة المبيعات الا بعد اجراء التعديلات اللازمة عليها بشكل يضمن ان لا تؤدي الى ارتفاع الأسعار وتنعكس على ذوي الدخل المحدود .

سادساً : مراجعة قوانين الاستثمار وتخليص الإدارة الاقتصادية من عقد الروتين ومسلسل التوقيعات التي لا تنتهي على المعاملات وتحديث اجهزة وزارة الصناعة والتجارة وتفعيل دور الرقابة والتفتيش .

سابعاً : الإسراع في ايجاد الحلول العملية

لمشكلة الأراضي الممتدة عليها ، عن طريق اكمال تفويضها لرواضي اليد تنفيذاً للالتزام الحكومة بذلك في جوابها على مطالبات النواب في جلسة الثقة وذلك بأتمان رمزية ، وكذلك الواجهات العشائرية تقسيمها بواسطة فرق التسوية .

دولة الرئيس ، اعضاء المجلس المحترمين

وفيما يتعلق بمطالب المنطقة الانتخابية التي امثلها ومع معرفتنا بالتفسير الذي جرى على موازنة المحافظات والبدء بتطبيق اللامركزية الإدارية والتي اعتبرها نقلة حضارية وضرورية فأنتي اؤكد على ضرورة الاستجابة لحاجات المواطنين التالية :

١- تطوير وتوسيع شارع الجببية ، ياجوز ، الزرقاء ، وجعله باتجاهين واعادة تزيينه حيث انه شارع رئيسي ومنفذ هام من وإلى عمان وهو يعاني من اهمال طويل .

٢- وكذلك لا بد من توسيع شارع شفا بدران الرئيسي المؤدي الى بيرين وقرى الشمال .

٣- تطوير مدرسة شفا بدران لتصبح مدرسة نموذجية علماً بأن وضعها الحالي اصبح مزرياً وهي تقتصر الى تجديد الأثاث والاجهزة ووسائل التعليم الأخرى .

٤- تحسين وتوسيع المركز الصحي في صويلح لأن وضعه الحالي لا يلبي حاجات سكان المنطقة .

٥- بناء مستشفى تخصصي للولادة لمناطق شمالي غربي عمان التي تضم صويلح ، تلاع العلي ، خلدا ، وأم السماق ، وابو الضمير ،

سيدي الرئيس ، الزملاء المحترمين

ارى من واجبي وواجبنا جميعاً ان نتوجه بعميق الشكر وافر الأمتنان الى مقام صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم رمز استقرارنا وباني نهضتنا والذي لولا جهوده المتواصلة لما كنا نتمتع بالأمن والاستقرار والرخاء وكذلك أوجه الشكر الى سمو الامير الحسن المعظم على رعايته المستمرة وجهده المتواصل في رعاية المسيرة الاقتصادية والاجتماعية كما اشكر اللجنة المالية على جهدها في دراسة قانون الموازنة . واشكر رئيس الحكومة دولة الدكتور عبد السلام المجالي ومعالى وزير المالية والوزراء الكرام على ما بذلوه من جهود املأ لهم التوفيق في خدمة الوطن والمواطن في ظل الرؤية الهاشمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام ، شكراً للسيد مفلح اللوزي ، الكلمة الآن للدكتور عبدالله النصور .

الدكتور عبد الله النصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء النواب المحترمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ازجي الشكر للجنة المالية ، ومعالى وزير المالية الأستاذ سامي قموه وهو من خيراء الموازنة المرموقين واشكر اجهزة الوزارة . وأخص مدير عام وموظفي دائرة الموازنة العامة على جهودهم الطيبة ، وبعد .

وام أذينة وشفا بدران وياجوز والكوم ، ومرج الفرس ، والجببية .

٦- انتهاء مشكلة ضم ارض الأوقاف المجاورة لمقبرة صويلح ، علماً بأنها من احد المواطنين تبرع .

٧- انشاء مراكز للشباب في مناطق شمالي غربي عمان وتفعيل دور الأندية القائمة فيها ومساعدتها وذلك لأفتقار هذه المناطق الشاسعة الى مراكز للشباب والرياضة .

دولة الرئيس ، النواب المحترمين .

ولا بد لي من ان اشير الى نقطتين هامتين : -

الاولى : - اننا نشمن التوجه الى دعم قواتنا المسلحة والجهزة الأمنية من حيث العدة والإعداد وتحسين اوضاع منتسبيها لأنها درع الوطن ورمز الاستقرار والأمن .

الثانية : نؤكد على ضرورة تحسين اوضاع الجهاز القضائي ، المادية والمعنوية ودعم هذا الجهاز بالكفاءات اللازمة كما انني ادعو الحكومة الموقرة الى تكثيف جهودها لأعادة التضامن العربي واعادة العلاقات الطبيعية مع الدول العربية المجاورة ضمن اطار الصالح العام والمصلحة القومية .

وهذه هي ملاحظاتي على مشروع قانون الموازنة طالباً من الحكومة اخذها بعين الاعتبار ووضعها موضع التنفيذ وفي الوقت نفسه فأنتي اوافق اللجنة المالية على ما توصلت اليه من اراء ونتائج في قرارها .

وبصورة حازمة الحديث عن اي نفقات جديدة تضخمه وعجزه .

وسأعلق موافقتي على الموازنة بناء على مدى الوضوح الذي ترد فيه الحكومة على هذه النقطة ، وما يأتي من النقاط ، وأمل من طرفي المعادلة : الحكومة والمجلس مصارحة الناس بما يمكن وبما لا يمكن دون مجاملة أو ملاحفة .

وقد ادت مغالطة ارقام العجز الى اختفاء بحساب نمو الناتج المحلي المقدر بنهاية عام ١٩٩٣ بنحو ٣٦٠٠ مليون دينار .

افترض الخطاب انه سينمو أي ذلك الدخل المحلي الأجمالي بنسبة ٥٪ عام ٩٤ . مع ان تقديرات صندوق النقد الدولي تزيد بنسبة ٥ ر ٥ ٪ بالارقام الثابتة و ١٠ ٪ بالارقام الجارية فأما ان يكون خطاب الموازنة قصد النمو الحقيقي ولذلك نسأل اين تقدير الوزارة من تقدير الصندوق ، وان قصد الاسعار الجارية فأنا مشروع الموازنة لا يتوقع أي نمو حقيقي للناتج المحلي الاجمالي لعام ٩٤ .

#### ب - الإيرادات العامة :

لا نرى ان الإيرادات العامة تمثل على وجه الدقة حقيقة الأمور .

١- ضريبة الدخل : زادت تقديرات ضريبة الدخل ( ١٠ ) مليون دينار . من اين ؟ وقد قررت الحكومة وبحق . وأويدها في هذا القرار بأعفاء ( ٧٠ ٪ ) من ارباح الصناديق وهذا الأمر على وجهه ينبغي ان ينعكس سلباً على إيرادات الدولة من ضريبة الدخل ، وبأحسن الأحوال ان ينعكس بصورة مجازفة على الضريبة فمن اين الزيادة ؟

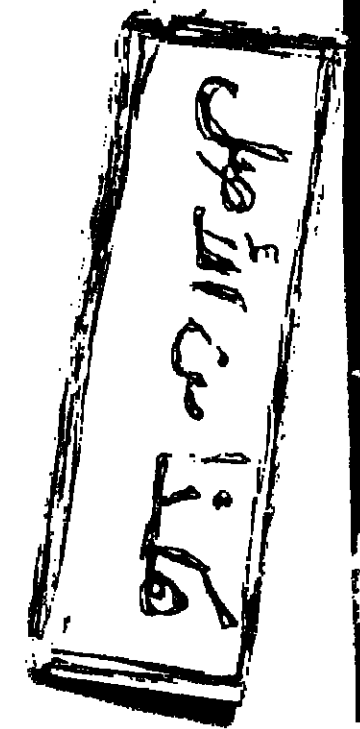
فأني ابدي ملحوظاتي التالية الايجابية والسلبية من منطق الاسهام في تسليط الاضواء على هذه الموازنة خدمة لتخذي القرار ومنفذيه وتصويماً لبعض المفاهيم ، ولقراءة وثيقة الموازنة بصورة مهنية وموضوعية .

#### ( ١ ) في المحور المالي :

١- العجز : ان التصريحات التي اطلقها معالي وزير المالية عن خلو هذه الموازنة من العجز بشكل مغالطة علمية لا بد ان ندرك كلها ونذكر اهدافها ، وقد لقيت هذه التصريحات نقداً واسعاً من المختصين ومن المهتمين . ثم جاء خطاب الموازنة ليتراجع خطوة واحدة عن هذه التصريحات ، ولكن هذا التراجع وتلك الخطوة ليس كافياً لوضع الأمور في نصابها . وبرأينا ان العجز لا يقل عن ( ٤٥٠ ) مليون دينار اي نحو ثلث الموازنة : ويحمل خطاب الموازنة وارقامها رداً بديهياً على هذا الزعم اذ ان النفقات اكثر من الإيرادات .

ويورد الخطاب ان النفقات وهي الاكثر بنسبة ( ١٢ ٪ ) وان الإيرادات وهي الأقل زادت بنسبة ( ٨ ٪ ) فأذا زاد الكثير اكثر مما زاد الصغير فان العجز بالبداهة يتفاقم اذن ١٢ ٪ من النفقات اكبر من ٨ ٪ من الإيرادات ، ان اطلاق مثل هذا التصريح اعطى انطباعاً مخطوئاً عن بحبوحة سراييه ، فتحت الابواب للاستزادة من الإنفاق ليستوي في فتح تلك الابواب : المسؤولون والمؤسسون على السواء .

واني اتوقع من دولة الرئيس ومن معالي الوزير في ردهما الاجمالي على خطاباتي التواضع ، ان يعضا الامر في نصابه ، وان يقتفلا



#### د - النفقات الراسمالية :

ان كثيراً من النفقات الراسمالية انما سمي كذلك مجازاً ، ضمن محاولة لاطهار نفقات جاريه اقل تفادياً للانتقاد . اما الجزء الاكبر فهو موجه للبنى التحتية او الخدمية . وعليه فان واحداً من اهم الانتقادات على هذه الموازنة ليست اثمانه الطابع .

#### هـ - دعم المؤسسات :

ان تزايد ارقام دعم المؤسسات المستقلة خارج الموازنة يجعل من العسير على المرء ان يصدق ان هناك نية جديده بالاتجاه الى التخصيص . وان المؤشر الحقيقي لاتجاه الحكومة نحو هذه السياسة انما يبرر عنه بارقام الموازنة ، لا بالخطب النظرية .

#### و - التأمين الصحي الشامل :

ان السياسة الصحية والتأمين الصحي ، كما يعلم جميع المتابعين لتتابع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية انما تأتي من التأمين الصحي ويكاد ان يؤدي بالدولة الى الافلاس . وان توزيع الاعطيات بدون حساب سيكون جريمة بحق الجيل القادم ، وأمل من الحكومة ان تسمعنا قولها في هذا لان ما نقرؤه عن المشروع يثير مخاوفنا .

#### ز - دعم المواد التموينية :

ورغم تزايد الموازنة ، الا ان الدعم انخفض عن المواد التموينية بنسبة ١٦،٥ ٪ وعن الذي تحقق فعلاً عام ٩٢ بنسبة ٢٥ ٪ ولا ادري ما سيحل بالفقراء نتيجة الزيادة الهائلة المتوقعة على أسعار المواد الغذائية نتيجة اتفاقية الجات

٢- القروض المستردة : لم يسترد من هذا الباب في العام الماضي اكثر من ثلثه . فمن اين تزيد المستردات بمقدار ( ١٠ ٪ ) هذا العام .

٣- المساعدات المالية : تحدت بمبلغ ( ٢٦ ) مليون دينار + ( ٢٠ ) مليون من السوق المشتركة فمن اين المنح المنتظرة البالغة ( ١٠٤ ) ملايين اي اكثر من ثلثي هذا البند . وهل تشمل تلك الزيادة فوائض النفط ؟

٤- المنح الفنية : يبدو لنا خلل في هذا البند فهو يدخل كمساعدات في باب الإيرادات هذا باب المنح الفنية ، ولكنه يستثنى من الاحساب حين يحسب العجز المالي مع المساعدات .

٥- ضريبة المبيعات : اكد خطاب الموازنة ان لا نية لزيادة الضرائب ، وما من شك ان تطبيق قانون ضريبة المبيعات بمسودته التي اطلعنا عليها اي قبل ان نرى اعمال اللجنة التي شكلها دولة رئيس الوزراء ما من شك ان ذلك سيتك أثراً في زيادة الإيرادات . فما مبرر ما ذهب اليه الخطاب .

#### جـ - النفقات الجارية :

ان اكبر نقد لهذه الموازنة هو زيادة النفقات الجارية بنسبة ( ١٢ ٪ ) واني جازم بأنه كان على الوزارة تقليص النفقات بحيث لا تزيد عن ( ٥ ٪ ) من الارقام الفعلية التي تحققت فعلاً العام الماضي ولو فعلت ذلك واعتقد انه كان بإمكاننا فعل ذلك لانخفاض العجز بنحو ٧٠ مليون دينار ، وارى ان التخفيض المقترح امام المجلس بنسبة ٦ ملايين وهو الذي اقترحه اللجنة المالية بمبلغ من النفقات التشغيلية هو تخفيض رمزي ، ولا يمكن اعتباره كافياً .

التي وقعت قبل ايام وستبرم بعد اسابيع قليلة .

( ج ) المديونية :

١- الخارجية :

لقد تمكنا من احتواء الوقع الصاعق للمديونية الهائلة وهذا امر نحمد الحكومة عليه . ولكن يجب ان لا يغرب عن البال ان الدين ما يزال قائماً بنمو عند ٧ مليارات دولار رغم كل جهود المديونية والأغفاء وشراء الديون وغير ذلك من الترتيبات المالية . ونوجه هذه الملاحظة للذين يفكرون ويتصرفون كأن الدين قد انقضى .

٢- الدين الداخلي :

ان الدين الداخلي تجاوز المليار دينار و ٨٥ مليون دينار وما تزال موجودات البنك المركزي تشتمل على الورق فقط موجودات مقابل سلفة ضائعة مقدارها ( ٣٩٠ ) مليون دينار . واخرى بنحو ٣٥٠ مليون دينار اي ما يقرب من المليار الرقم الأخير ( ٣٥٠ ) مليون دينار لبنك البتراء وهي لن تسترد أبداً . لا السلفة الحكومية ولا سلفة البتراء ، هذا ولم يتضح في المشروع طبيعة ومصادر القروض الداخلية الجديدة البالغة ( ٣٠ ) مليون وهل ستشمل ادوات الدين العام الداخلي أم تقتصر على القروض المصرفية المباشرة .

دولة الرئيس ما سبق كان المحور المالي وخطر .....

( ٢ ) في المحور الاقتصادي :

لقد تداركت الحكومات المتعاقبة منذ

حكومة الشريف زيد بن شاعر الاولى عام ٨٩ وحتى الآن . الآثار الوخيمة التي نجمت عن المديونية المتفاقمة ، وعن تضروب العملات الصعبة ، وعن الانهيارات البنكية وانتكاسة بعض الشركات والأنتكاس الاقتصادي عموم وتأكل دخل المواطنين .

فما والشكر لجهودات هذه الحكومات الناتج المحلي الاجمالي الذي كان سالبا عام ٨٨ وساليا بمقدار ١٣٥٪ عام ٨٩ حتى تجاوز النمو الاجمالي بالأرقام الحقيقية الثابتة ١٢٪ عام ٩٢ و ٦٪ عام ٩٣ وتأمل بنسبة ٥٪ في العام القادم ، كل ذلك مع كبح تضخم من نحو ٣٧٪ عام ٨٩ حتى ٤٥٪ هذا العام مع الأمل ان يثبت عند حوالي ٤٪ العام القادم .

وزادت الاستثمارات وخاصة في الميدان الصناعي حتى تجاوزت اصدارات الاسهم عام ٩٣ السبع سنوات التي سبقتها وعمت المدن الصناعية او كادت بحيث شتمل اضافة الى عمان واربد كلا من الكرك والبلقاء والأغوار ومعمان والطفيلة .

ان هذه الانجازات الايجابية يجب ان لا تبهتنا وان لا تشغلنا عن معاناة قطاعات واسعة من الشعب في مجالات الفقر ، والبطالة وهذا موضوع الفقرة التالية خطائي .

( ٣ ) المحور الاجتماعي :

اننا ندرك ان معالجة الفقر والبطالة لا تكون الا بتدبير من التنمية الاقتصادية ، وتحديد الإنتاج المحلي او شبه المحلي ، او الخدمي الجالب للعملة الاجنبية ، كما ان المعالجة لا تكون باختلاق وظائف شاغرة في الأجهزة الحكومية

اننا ندرك ان ثمة عوامل ادت جزئيا الى زيادة البطالة ومن تلك العوامل اثنان رئيسيان :

أ- تجميد خدمة العلم خلال الاعوام ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ .

ب- زيادة معدلات المشاركة بالنشاط الاقتصادي وهي ارتفعت من ٤١٪ عام ٩١ الى ٤٢،٥٪ للجنسين عام ٩٣ ، وهذه نقطة ايجابية ولكنها تفاقم البطالة ولا تنقصها . وللعلم وتصويب للأرقام التي عرضت علينا أيضاً فإن نسبة العاطلين بأستثناء المتقاعدين الباحثين عن العمل اي الوظيفة الثانية هي حالياً ١٩،١٪ مقارنة مع ١٥،٥٪ قبل سنتين اي انها ارتفعت بحوالي ٤٪ عام ٩٤ .

( ٤ ) واخيراً في مجال التشريعات الاقتصادية .

لقد وعدم وودعت الحكومة بأن تتقدم من المجلس الكريم بمشاريع قوانين اقتصادية في مجالات الضرائب ، وتشجيع الاستثمار ، والجمارك ، والمناطق الحرة . . . الخ ، ونرحب بذلك ونؤكد ان المجلس سينتقل بالأرتياح وبالتشجيع مثل هذه المشاريع ، اذ بدون عملية التحديث المستمرة لا يمكن للاقتصاد ان يستمر في البناء .

حفظ الله الاردن وحفظ قيادته الهاشمية الرشيدة وحفظكم جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور عبدالله النصور ، الكلمة الآن

لان هذه تؤدي لمزيد من العجز ، والعجز الى مزيد من الاستهلاك والاستهلاك لمزيد من التضخم وكل ذلك الى تضروب العملات الصعبة وانهايا عملتنا الوطنية .

ان خطاب الموازنة مناسبة ، لا يجوز ان يستخف بها ، وان لا تلقي الأرقام بها جزافاً ، ولا يجوز ان يتم اختيار الأرقام للملاطفة او للطبعية ، وينبغي ان تذكر الحقيقة ، كل الحقيقة ، ولا شي غيرها ، وبخاصة لأنه يصدر ذاك عن مصدر عنه وعن يمثل ، ويوجه الى من يوجه اليه وعن يمثل .

فالذهاب الى ان البطالة انخفضت هذا العام حتى بلغت ١٢٪ فقط مذهب خطر ينبغي يواجه ويواجهه من قبل المجلس بصورة حازمة لانه سيؤدي اذا ما تم تبنيه الى صرف النظر عن اخطر المشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، اعني البطالة .

والواقع ان الامر ليس كما هوّن علينا معالي الزميل وزير المالية . واليكم بيان ذلك .

لقد اشارت نتائج المسوحات الاحصائية هذا العام ، كما تلقيناها من مصادر وزارة المالية ذاتها ان معدل البطالة بلغ ١٩،٧٪ من الاردنيين (وتشمل تلك النسبة الخطرة نحو ١٧٪ من ذكور ، و ٣٧٪ من الإناث) .

وتشير النتائج الى ان البطالة اليوم زادت عن نسبتها عام ٩١ ولم تنقص ( اذ بلغت عام ١٧،٤٪ للجنسين وتشمل ١٥٪ للذكور ، ٣٥٪ للإناث ) .

للدكتور احمد القضاة .

السيد احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس .....

حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد .

لا يخفى على احد شح الموارد وقلة الامكانيات لدى الاردن الامر الذي جعل اقتصاده ردياً طويلاً من الزمن اقتصاداً تايها لاعتماده على المساعدات والمنح الخارجية ، وما يبعث الامل في النفوس بدء انخراط الاقتصاد الاردني من التبعية وتلقسه طريق الاعتماد على الموارد الذاتية وتبنيه برامج التصحيح الاقتصادي . ومن خلال دراسة مشروع قانون وخطاب الموازنة لعام ١٩٩٤ وتحليل ما ورد فيها يتضح ما يلي :

١- ان هنالك عجزاً يقدر ب (١٥٦٤) مليون دينار اذا ما استثنينا المنح ... ولكن لو اضيف الى هذا العجز عبء تسديد القساط الداخلية والخارجية للديون لأصبح العجز الحقيقي (٤٥٦٠٥) مليون دينار وهذا يمثل حوالى (١١٠٦٪) من الناتج المحلي وهذا عجز لا يستهان به .

٢- عمدت الموازنة الى رصد مبلغ (٣٨٥٠٧) مليون دينار للنفقات الرأسمالية أى زيادة حوالى (٢٢٠٥٪) عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٣ ، وهى نسبة مرتفعة تمكس توجه الحكومة على زيادة الاستثمار الحكومي . هذا التوجه لا بد من التأكيد على ضرورة الادارة

الوطنى من استيعاب هذه النفقات والقدرة على تنفيذها الأمر الذى يتطلب زيادة فاعلية الأجهزة التنفيذية والاشراف والاسراع فى طرح العطاءات واحالتها ... لما فى ذلك من توفير للمزيد من فرص العمل ... كذلك لا بد من التأكيد هنا على ضرورة التركيز على المشاريع الرفيعة لما فى ذلك من تأثير ايجابي يقود الى تحسن المناخ الاستثماري فى مناطق الريف لتوفير العيش الكريم لأبنائه ولخلق فرص عمل لأفواج العاطلين عن العمل من قرانا وريفنا

٣- اننى واذ اقرر للحكومة توجيهها نحو اللامركزية الا اننى لا بد وأن أؤكد على ضرورة تحسين القدرة على تنفيذ المشاريع من قبل الأجهزة المعنية فى المحافظات وتأهيل هذه الأجهزة لتكون قادرة على التعامل مع المهام الموكلة اليها بكل كفاءة وحرص مع ضرورة تحديد الأولويات فى هذه المشاريع ... والا لقادتنا سياسة اللامركزية الى متاهات وتسبب نحن فى غنى عنه ولن يكون فى مصلحة الأقاليم او المحافظات مع ضرورة الاستمرار فى وصف المشاريع الرأسمالية وايضاها بشكل يحدد أهدافها وأهميتها وأولويتها .

٤- أؤمن للحكومة توجيهها نحو الاستقرار النقدي ومحافظة الدينار على استقرار سعر صرفه .. والمحافظه على انخفاض النمو فى الاسعار والتضخم ، الا اننى أؤكد على ضرورة أن يشعر المواطن بنتائج هذه السياسة المعلنه بشكل مباشر وعاجل من خلال تحسين مستوى المعيشة وعلى وجه الخصوص للطبقة الفقيرة والطبقة دون خط الفقر حتى لا تبقى هذه السياسة مجرد شعارات رفوها فى كل موازنة .

٥- يلاحظ من خلال أرقام هذه الموازنة ارتفاع نسبة النفقات الجارية لعام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ الأمر الذى يتطلب التأكيد على إعادة النظر فى هذه النسبة للحد من ارتفاع الانفاق الجاري غير الانتاجي . باعتبار أن ذلك سيكون له تأثيرات سلبية على عجز الموازنة وزيادة الأسعار وعدم توفير المخصصات للمشاريع الانتاجية .

٦- يلاحظ من خلال ارقام الإيرادات أنها قدرت بمبلغ ( ١٢٧٥٠٦ ) مليون دينار أى بزيادة نسبتها ( ٨٠٪ ) عن عام ١٩٩٣ وهي نسبة مرتفعة فى ضوء التراجع فى نشاط معظم القطاعات الاقتصادية الذى ساد خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٣ والمتوقع امتداده لعام ١٩٩٤ الأمر الذى يجعل تقدير الإيرادات لعام ١٩٩٤ غير واقعي ويتطلب إعادة النظر .

٧- يلاحظ من خلال الموازنة ومن خلال برنامج الاصلاح الاقتصادي أن الحكومة جادة فى معالجة حجم المديونية التي تكبح جماح طموحات وآمال الشعب الاردني ...

واننى أرى أن تقوم الحكومة بإجراءات أكثر جدية فى هذا المجال سواء من حيث وقف المديونية من أساسها او من خلال خفض أعباء المديونية الخارجية الحالية سواء بالنسبة لإعادة جدولتها أو هيكلتها مع الاستمرار وبذل كل الجهود للحصول على مزيد من المزايا والاعفاءات وخفض القوائد فى هذا المجال .

٨- كما أنني فى هذا المجال اطالب الحكومة ببذل كل الجهود من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد الوطني المتمثلة بتخفيض عجز الموازنة وتخفيض عجز

الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك من خلال تنمية وتشجيع الصادرات والتركيز على الصناعة التصديرية وبناء احتياجات المملكة من العملات الصعبة ، وفى هذا السياق أؤمن للدولة توجهاتها الحالية فى السياسة المالية المتمثلة فى إعادة النظر بالتشريعات المالية وتحديثها من أجل وضوح هذه التشريعات واستقرارها عملاً على تبسيط الإجراءات والتخفيف على المواطن ...

وأؤكد هنا على ضرورة التوسع فى منح الحوافز وبناء بنية استثمارية سليمة وجاذبة وخلق مناخ استثماري متميز حتى نستطيع أن نستفيد من موقع الأردن الاستراتيجي وسمعته الدولية وسمعة قيادته الحكيمه وقدرة الانسان الأردني على استيعاب علم الصناعة والتجارة والخدمات . حتى نخلق من هذا البلد محور المنطقة فى هذه المجالات ... وحتى نبني اقتصادنا بناء سليماً ونؤمن لابنائنا العاطلين عن العمل دوراً رئيسياً وفرصاً متكافئة من خلال تبني سياسة الاستثمار والتنمية المتوازنة والشاملة جغرافياً وسكانياً حتى لا يبقى إبن الريف والبادية يسمع بالاستثمار والتنمية وبالأزدهار الاقتصادي ... دون أن يرى من نعمها أثراً فى محيط ريفه وقرية .

دولة الرئيس ...

حضرات الزملاء النواب المحترمين ..

ان المواطن الأردني هو النموذج فى ولائه لقيادته وانتمائه لوطنه ، فالعقول المبدعة والسواعد القوية والجباه السمر الابية التي لوحتها شمس الصحراء وهواء الريف لتتطلع بمزيد من الثقة والامل للبناء والعطاء ،

هكذا من أجل

أ- زيادة عوائد المحروقات بما يتناسب وعدد السكان والطبيعة الطبوغرافية للمنطقة .

ب- إعادة النظر في القروض التي منحت للبلديات بشطبها أو التخفيف منها .

٤- إعادة النظر في سياسة التعليم في الجامعات وضرورة ربطها بحاجات ومتطلبات سوق العمل .

٥- تحويل كليات المجتمع الحكومية الى مراكز للتدريب المهني والتقني لإعداد الكوادر اللازمة لتغطية احتياجات السوق المحلي وللحد من البطالة والفقر .

٦- الاستثمار في دعم المواد التموينية الأساسية وخصوصاً الحبوب والسكر والأرز وصرف كروونات للمحروقات لذوي الدخل المحدود الذين تعاني أسرهم من الجوع وقسوة الشتاء .

٧- الاستثمار في دعم صندوق المعونة الوطنية ومراقبة ادائه لمعالجة جيوب الفقر .

٨- إلاء الزراعة والمزارعين العناية الكافية من أجل حل مشاكلهم المعلقة والمرتبطة بالمدونية، وتوفير الآلات والمواد الزراعية بالأسعار المناسبة وإيجاد الاسواق المناسبة لمنتجاتهم، وإيجاد صندوق لدعم المزارعين في حالات الكوارث والكساد لا قدر الله .

٩- توسيع مظلة التأمين الصحي لتشمل جميع المواطنين .

١٠- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل جميع المواطنين .

وليعمل البناء وليبقى نهر العطاء متدفقا لا بد من الاستجابة الى المطالب الآتية :

١- الاستمرار في دعم القوات المسلحة والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني فهي حصن الوطن ودرعته المتين .

٢- تحسين اوضاع العاملين والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين من خلال حزمة من الاجراءات .

أ- زيادة الرواتب

ب- توفير قروض للسكن بدون فوائد

ج- توزيع اراضي الخزينة الزراعية لغايات الاستثمار .

د- توحيد قانون التقاعد والضمان الاجتماعي

هـ- إنصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين والذين أجليوا على التقاعد سابقا لتناسب رواتبهم مع نظرائهم الذين يحالون في ظل القانون الحالي ، فهم الطلائع الذين قادوا مسيرة البناء .

و- إعادة النظر في سياسة المؤسسات الاستهلاكية التي وجدت أصلاً لخدمة الموظفين وليس لغايات الربح .

ز- انصاف حملة المؤهلات العليا في أجهزة ودوائر الدولة ليتساووا مع نظرائهم في الجامعات .

٣- دعم البلديات والتي أصبحت عاجزة عن القيام بدورها لراكم الدينون من خلال البلدية .

دولة الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

ان مواطني لواء عجلون والذين يعتزون بالانتماء لفرى هذا الوطن ولقيادته الهاشمية الحكيمة التي فطروا على حبها والاخلاص لها يتطلعون لتلبية مطالبهم واحتياجاتهم أسوةً بباقي مناطق المملكة . وانهم لعاتبون على الحكومات المتعاقبة لتناسيهم ولتجاهل مطالبهم وعدم السعي الجاد لتنمية منطقتهم التي تعتبر منطقة فريدة بجمالها وتاريخها واسهام ابنائها في نهضة هذا الوطن ورفعته ... وانني أجمل مطالبهم واحتياجاتهم بما يلي :

قطاع الادارة والحكم المحلي

١- ترفيع لواء عجلون الى محافظة اذ أن هذا المطلب قديم جديد وهو رغبة ملحة لآبناء اللواء ولم يلق آذاناً صاغية من الحكومات السابقة وان أهل اللواء يستبشرون خيراً بهذه الحكومة لتلبية مطلبهم ورغبتهم ، حيث ان المقومات الديمغرافية والسياحية والحضرية تؤكد شرعية هذا المطلب .

٢- ترفيع ناحية كفرنجة الى قضاء واحداث مديريات نواحي في كل من عرجان وصخرة والهاشمية .

٣- ترفيع المجالس القروية في كل من باعون وراسون وأوصره وراجب الى بلديات ، علماً بأن هذه المجالس مستوفية شروط تحويلها الى بلديات .

٤- احداث مجالس قروية في قرى صنعار ، المرجم ، وأم الينابيع وعين البستان .

٥- ادراج التجمع السكاني الذي يقع شمال بلدة عرجان والمحاذي لطريق جديتا ضمن تشكيلات المدن والقرى في لواء عجلون وتسميته بأسم الزهراء .

القطاع الصحي

١- تحديث مستشفى الايمان الذي يعاني من أوضاع صعبة حيث ضيق في البناء وشح في اللوازم والاجهزة والمركبات ، وقدم في الاثاث وضعف في الكوادر والكفاءات ، وان المرضى يعزفون عن الذهاب الى هذا المستشفى في كثير من الاحيان . ان الحكومة لم تتكلف اصلاً الكثير في شرائه اذ كان قد اقيم من قبل الارشالية المعمدانية واعتبرته الحكومة انذاك بديلاً عن المستشفى الحديث الذي كان مقرراً انشاؤه على الارض المخصصة في منطقة اشتفتينا ولذلك فاني اطالب الحكومة برغبة ملحة في الاسراع في انقاذ المستشفى من خلال انشاء اجنحة جديدة لعيادات الاختصاص والطوارئ وغرف المرضى ، ورفع الكفاءات وامداده بالاجهزة واللوازم الحديثة .

٢- انشاء مركز صحي شامل على قطوعة الارض المفوضة لحساب وزارة الصحة في مثلث اشتفتينا لخدمة قرى : باعون ، عرجان ، راسون ، أوصره ، محتا ، أم الينابيع ، اشتفتينا ، الطيارة ، عين ، عبلين ، صخرة ، عفا ، سامتا ، صنعار عصيم ، المرجم ، بير الدالية .

٣- انشاء مركز صحي شامل على مثلث الوهادنه لخدمة قرى : الهاشمية ، حلاوه ، دير

هكذا من المصلحة



قائمة من الأعمال

١٦ - محضر الجلسة الثالثة عشرة (اليوم الأول) من الدورة العادية الأولى للمعقدة في ١٩٩٤/١/١١

الصمادية ، الوهادنه .

٤- ترفيع المركز الصحي الفرعي في اوصره الى مركز صحي اولي .

٥- احداث مراكز صحية فرعية في قرى : الصفصافه ، ام الينايع ، عين البستان ، ثغرة زبيد ، دحوس .

٦- احداث عيادات اسنان ومختبرات في مراكز : باعون ، راسون ، عين ، الوهادنه ، حلاوه ، راجب .

٧- احداث مختبرات في مراكز : عين جنا عرجان ، الهاشميه .

قطاع التربية والتعليم  
=====

١- تحويل كلية مجتمع عجلون الى كلية جامعية متخصصة تحوي البرامج التالية :

أ- برنامج العلوم التربوية لتأهيل المعلمين من حملة دبلوم كليات المجتمع لدرجة البكالوريوس .

ب- برنامج التخصصات المهنية والفنون التطبيقية في التخصصات التي لا تدرس أصلاً في الجامعات الأردنية مثل :

- التغذية والاقتصاد المنزلي .

- التنمية الاجتماعية .

- الخدمة الاجتماعية .

- رياض الاطفال .

- التربية المهنية .

- المصادر التعليمية والمكتبات .

- فنون التجميل .

٢- انشاء مدارس اساسية في عجلون وعين جنا وعنجره وعين وكفرنجه وعرجان للتخلص من الابنية المستأجرة ومن نظام الفترتين في بعض المناطق المذكورة .

٣- احداث مدارس اساسية للذكور في اشتفتينا ومختلطة في خربة الوهادنه وللاناث في السفينة .

٤- الاسراع في إضافة غرف صفية وخدمات تربوية مرافقة في عرجان ومحنا وصنعار وراسون والمرجم وبلاص والرأس الاقرع وباعون والحريث ودحوس .

٥- انشاء مدرسة ثانوية في عرجان على قطعة الأرض المفوضة لحساب وزارة التربية .

٦- مضاعفة حصة اللواء من الطلبة المبعوثين الى الجامعات الاردنية .

٧- زيادة عدد المقاعد المخصصة للواء في الجامعات الأردنية .

قطاع الاشغال العامة  
=====

أ - ترفيع مكتب اشغال عجلون الى مديرية للاشغال نظراً لكثافة العمل الموكول اليه .

ب- الطرق القروية : وضع خططات اسفلتية للطرق التالية :

- طريق محنا - راسون

- طريق محنا - باعون

- طريق عرجان - راسون

- طريق ام الينايع

- طريق عرجان الشمالي المرتبط بخط

جديتا - اربد

- طريق الطياره

- طريق راسون المرجم صنعار

- طريق السماحيات - دحوس

- طريق راجب دحوس

- طريق الحريث

- استكمال توسيع طريق عجلون -

جرش

- استكمال توسيع طريق اربد -

عجلون

- معالجة الانهيارات المتكررة على طريق كفرنجة الاغوار التي تشكل خطراً على السلامة العامة .

- استكمال فتح طريق عجلون - عين جنا - سوف .

- توسيع طريق عجلون - راجب

ب- الطرق الزراعية :

التوسع في فتح الطرق الزراعية في مختلف مناطق اللواء التي يضييق الوقت عن ذكرها - من خلال تزويد مكتب الاشغال بالآليات الكافية نظراً لطبيعة اللواء الجغرافية الصعبة .

قطاع الزراعة  
=====

١- اعادة النظر في قانون افراز الاراضي

الزراعية لتشمل لواء عجلون وغيره بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة ، إذ أن الملكيات صغيرة والقانون الحالي لا يتيح الفرصة لاستغلال الاراضي الزراعية ، حيث ان شيوع الملكية يعطل الاراضي وبالتالي يؤثر سلباً على التنمية الزراعية ، ويحصده المواطن فقراً وعوزاً وحاجة ، وانتي اطالب برغبة ملحة ان يكون الحد الأدنى لإفراز الاراضي في لواء عجلون بدوئين ولا غرامة في ذلك حيث إن انتاجية الدوئم الواحد اذا أحسن استغلاله بزرعة التفاح والعنب قد يتجاوز الألف دينار .

٢- تبسيط الاجراءات لإزالة الأشجار الحرجية من الأراضي المملوكة لغايات استصلاحها واستثمارها .

٣- شق الطرق وعمل الابراج داخل الغابات للسيطرة على الحرائق .

٤- دعم مراكز الخدمات الزراعية في مناطق عرجان وصخرة وكفرنجه بالموظفين وأجهزة الرش والحراثة والارشاد الزراعي .

قطاع المواصلات والاتصالات  
=====

١- تطوير الخدمات الهاتفية في المناطق التي لا توجد بها مثل هذه الخدمة وهي تشمل جميع قرى اللواء باستثناء مدينة عجلون وعين جنا وعنجره وكفرنجه .

٢- احداث مكاتب بريدية متكاملة في قرى باعون ، اوصرة ، محنا ، المرجم ، صنعار .

٣- احداث وكالات بريدية في كل من الزراعة ، الشكارة ، عصيم ، بير الدالية .

## قطاع السياحة والآثار

=====

- ١- احداث مكتب لتنشيط السياحة في اللواء
- ٢- انشاء متحف اثري في قلعة عجلون ٣-
- انشاء الفنادق السياحية لخدمة الزوار والمتنزهين والمصطافين .
- ٤- تنفيذ مشروع التفريك الذي سبق وان اجريت الدراسات اللازمة له ليكون عامل جذب سياحي للمنطقة .

- ٥- التفتيش المستمر عن الآثار الموجودة في اللواء .

## قطاع المياه والصرف الصحي

=====

- ١- انشاء سدود تجميعية على كل من وادي كفرغبه ووادي راجب .
- ٢- استكمال المرحلة الثانية من مشروع الصرف الصحي في مناطق عجلون وعين جنا وكفرغبه وعنجره حفاظاً على السلامة العامة .
- ٣- معالجة الوضع في محطة التنقية في كفرغبه وتصريف المياه المعالجة بطريقة صحية سليمة وعدم إسالتها في سيل كفرغبه الاغوار .

## قطاع العمل

=====

- فتح مكتب للعمل في لواء عجلون
- ايجاد مركز تدريب مهني في اللواء لتدريب وتدريب المهنيين لسد حاجات السوق المحلي وتخفيف من حدة البطالة .

## قطاع السير

=====

- احداث مكتب لترخيص المركبات في اللواء .

## قطاع التموين

=====

- الاسراع في انشاء مستودعات للتموين في اللواء لتخزين المواد التموينية الضرورية عند الحاجة .

## قطاع الطاقة

=====

- ابصال التيار الكهربائي لمناطق عصيم ،دحوس، كعب ملول ، الصوان ، قابلا ، مهرما ، ابو الزيتون ، ولستب .

## قطاع المرأة والشباب :

=====

- ١- الاستمرار في دعم مختلف التوجهات لتنمية المرأة كمرية وعاملة لها دور فاعل في الحياة واعداد جيل المستقبل
- ٢- الاهتمام بالشباب كثرة وطاقة ، والعمل على انشاء مجمع رياضي في اللواء . أسوةً بياني مناطق المملكة في أي مكان تراه الجهة ذات العلاقة مناسباً .
- ٣- العمل على ايجاد الملاعب الرياضية العامة القانونية .

- ٤- إنشاء صالة رياضية مغلقة لخدمة الحركة الرياضية والرياضيين والفريق .

## مجالس التعاونيات والجمعيات الخيرية

=====

- إيلاء مجالس المنظمات التعاونية والجمعيات

هذا البلد بتركيبته الاقتصادية والاجتماعية والصحية بل ومن مختلف الجوانب لتكون بذلك مؤتمنون على حق المواطن في عيشه حاضراً ومستقبلاً وحريصون على ان يكون مواطناً صالحاً يحقق معادلة الحقوق والواجبات فاختلال المعادلة يخلق حساً واضحاً من عدم العدالة وبالتالي الهروب الى جوانب لا نرغبها جميعاً في مجتمع التكامل والتكافل والتراحم . فهذا الشعب الذي ضحى كثيراً وتحمل كثيراً وعانى الكثير ، ينتظر من انابهم ليكونوا رسل حق وامانة ومصداقية . يوصلون مطالب الناس ويحافظون على حقوقهم في مختلف المجالات ، واني من على هذا المنبر اعلن لان اكون كلمة ، واني من على هذا المنبر اعلن لان اكون كلمة حتى لا تلمني فيها لومة لائم في سبيل خدمة هذا الوطن الغالي والمواطن العزيز .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين :

في الوقت الذي يقف الاردن وقفة عربية هاشمية ، ويسطر عبر التاريخ اروع مواقف البطولة والشهامة ومواجهة التحديات وتخبطي الصعوبات التي فرضتها الازمات السياسية في المنطقة رغم ضعف الموارد ومحدوديتها إلا ان المصداقية التي يتمتع بها هذا البلد شعباً وقيادة وتلاحمهما ادى الى وجود منة قوية تجعلنا نحن كشعب اردني نطمئن على حاضرتنا ومستقبلنا . ودليلنا التخبطي الغريب الذي تجارزنا به ازمة الخليج بكافة مدخلاتها السياسية والاقتصادية . فليبارك الله بهذا الشعب الصادق الوفي وبهذه القيادة الحكيمة .

ان التغيرات السريعة التي تحدثت في المنطقة تستدعي التريث والاستبصار في اي مشروع او توجه لهذا البلد ، وذلك حتى تتم

الخيرية الاهتمام المطلوب لما لها من دور فاعل في تنمية قدرات المجتمع المحلي وتعزيز دور المشاركة الشعبية في العمل المؤسسي الرافد .

دولة الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ...

ان ما سمعته من مطالب هو قليل من كثير يحلم بتحقيقه ابناء عجلون ، وان الحكومة الموقرة التي كانت موضع ثقة الحسين وموضع ثقة هذا المجلس الكريم لقادرة ان تحقق الكثير ، في اجواء العدالة والديمقراطية والمساواة الاجتماعية بعون الله ، قال تعالى :

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾ صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور احمد القضاة ، الكلمة الآن للسيد فواز الزعبي .

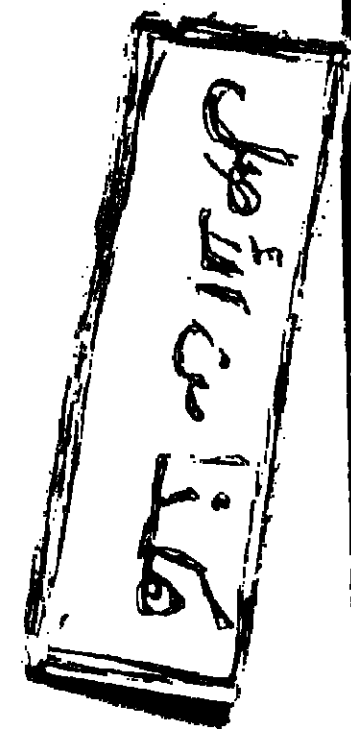
السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين :

تناقش اليوم موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ م في الوقت الذي ينظر فيه المواطنون في هذا البلد للكيفية التي سوف نحقق لهم ، ولو جزءاً من الآمال التي يجب ان لا يطول تحقيقها كثيراً، والطموحات التي يتعلق عليها مستقبل



ومشروع موازنة الدولة من اهم المشاريع التي تطرح على هذا المجلس الموقر لما فيها من انعكاسات لأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يترتب عليهما من توجهات وسياسات واستراتيجيات داخلية وخارجية . تنعكس أولاً وأخيراً على المواطن الذي قال عنه جلالة الملك الحسين العظم الانسان أغلى ما نملك . يجعل مصلحة المواطن الأردني المرجع الذي تنصهر عنده كل السياسات الاقتصادية بحيث تصبح عملية اعداده وبناءه وتطويره وتأمين الحياة الكريمة له اضافة لتقوية البناء الوطني وتعزيزه من مختلف الجوانب - الشغل الشاغل والواحد والاكثر اهمية من الانكفاف الى قضايا لاتتمثل اولى اولوياتنا في هذا البلد ولا نهاية اهدافنا وطموحاتنا لان بناء الأردن القوي القادر على مواجهة كل التحديات وتجاوز الصعوبات لهو الهدف الاسمي والغاية المثلى .

اتقدم وكل اعتراز عظيم من القائمين على اعداد هذه الموازنة بالثناء والشكر والاحترام على الجهد المميز الواضح الذي بذلوه لتقديم مشروع موازنة عام ١٩٩٤ ولا يفتوني الاشارة بالعمل المتواصل الذي قامت به اللجنة المالية في هذا المجلس للمرفق لاجراء تقريرها حول مشروع الموازنة . ولقد هيكت هذه الموازنة من قبل اللجنة الاقتصادية الاردنية والمخارج

لقد جاء في نص المادة (٣) من مشروع قانون الموازنة ان اقساط القروض الداخلية والخارجية تسدد من الورق في الانفاق والتحسن في الادارات ، وهذا قول سليم ومقبول ، اما ان يعود للقول ان هذه القروض واقساطها يستند قروض خارجية ودائخية او باقساط دائرية معاد جدولتها ، فهذا يعني استبدال الدين بالدين اخر سواء كان خارجيا ام داخليا ، وعلى الحكومة السعي وتبذل المجهود لضبط

وفي المادة (٩) بند (أ) والتي تتحدث  
عن عدم جواز التعيين على المادة ( ١٠٤ )  
اجور عمال ) في فصل النفقات الجارية ، فما  
هو المقصود بالتعيين ؟ ولماذا يجري رصد مبالغ  
لهذه المادة من الاصل ؟ ويتوجب تحويل جميع  
العاملين في (اليامومة) الى مواد اخرى (مقطوع  
مشاريع ، عقود موازنة ، عقود مشاريع...الخ)

(الایرادات)

الانفاق وترشيده بشتى السبل المتاحة والممكنة  
وبتحسين طرق تحصيل الإيرادات والمستحقات  
الحكومية المتراكمة لسنوات سابقة عن طريق  
توعية المواطنين والشركات ومن بدئهم  
مستحقات للدولة بشتى السبل وذلك لرفد  
موازنات هذه المؤسسات . أما ما جاء في المادة  
(٤) بند (أ) فاني ارجو الحكومة اطلاع المجلس  
الموقر على اتفاقيات المنح الفنية وأنواع الأنشطة  
الاقتصادية التي خصصت لها تلك المنح وتوزيع  
هذه الأنشطة كما وكيفا ، وحسب القطاعات  
والحافظات .

وفي البند (د) ارى ان يجري تحديد سقف لزيادة الاقتراض الخارجي الوارد في هذا البند كي يكون المجلس في صورة ما يجري حول المنح ، ولعرفة مدى الجهد المبذول من الحكومة للحصول على هذه المنح وتوفير الجو الملائم للمانحين لتشجيعهم على ابرامها .

مادة (٥) بند (هـ) اتفق مع وجوب الالتزام بالخصصات الواردة في مشروع القانون الا ان الشق الثاني الذي لا يجيز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن الخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية ، ارى انه لا ضرر في الطرح ولكن يجب ان يكون التنفيذ بقدر الخصصات المرصودة للسنة ، حيث ان مثل هذا النص بهرفيته يمنع احالة اي عطاء يزيد مدة تنفيذه عن سنة الموازنة ولهذا وجب التقيد بالخصصات المرصودة ، لان النص الوارد والذي أعطى الصلاحية لوزير المالية من مدير عام الموازنة ، يفتح المجال للالتزام بمبالغ اعلى مما ورد في قانون الموازنة الامر الذي يفتح الباب لرفع العجز وزيادة الانفاق خلافاً للارقام المعروضة لهذا المجلس المقرر .

دراسته وتمحيصه والاخذ بالتغيرات على المدى القريب والبعيد ليصار الى اخراجه بما يتلاءم مع مصالح هذا الوطن وبما يعود على المواطن من الخير ان شاء الله .

ومشروع موازنة الدولة من اهم المشاريع التي تُطرح على هذا المجلس الموقر لما فيها من انعكاسات لأوضاع الناس الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يترتب عليهما من توجهات وسياسات واستراتيجيات داخلية وخارجية . تنعكس أولاً وأخيراً على المواطن الذي قال عنه جلالة الملك الحسين المعظم الانسان أغلى ما نملك . يجعل مصلحة المواطن الاردني المرجع الذي تنصهر عنده كل السياسات الاقتصادية بحيث تصبح عملية اعداده وبثائه وتطويره وتأمين الحياة الكريمة له اصافة لتقوية البناء الوطني وتعزيزه من مختلف الموانب - الشغل الشاغل والارشد والاكثر اهمية من الانفاق الى قضايا لاتمثل اولى اولوياتنا في هذا البلد ولا نهاية اهدافنا وطموحاتنا لان بناء الاردن القوي القادر على مواجهة كل التحديات وتجاوز الصعوبات لهو الهدف الاسمي والغاية المثلى .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

اتقدم وكل اعتزاز عظيم من القائمين على اعداد هذه الموازنة بالثناء والشكر والاحترام على الجهد المميز الواضح الذي بذلوه لتقديم مشروع موازنة عام ١٩٩٤ ولا يفوتني الاشارة بالعمل الشاغل الذي قامت به اللجنة المالية في هذا المجلس الموقر لاخراج تقريرها حول مشروع الموازنة . ولقد عكست هذه الموازنة صورة مشرقة للتوجه الاقتصادي الاردني ولجناح

مسيرة الاصلاح الاقتصادي وسياسة الاعتماد على الذات . فالايادات المحلية الجارية ، والبالغة (١٢٧٥،٧) مليون دينار اي ما نسبته ٨٦٪ من الايرادات العامة غطت النفقات الجارية البالغة (١١٢٨،٤) مليون دينار ونسبة كبيرة من النفقات الرأسمالية البالغة (٣٥٨،٧) مليون دينار وهذا بدوره يعكس نجاح سياسة الاعتماد على الذات والمضي فيها وخفض الانفاق الحكومي مع زيادة في الايرادات من دون فرض ضرائب جديدة وهذا يعكس تحسن اداء الجهاز الاداري في الدولة وتطوره كذلك نجد في موازنة عام ١٩٩٤ ارتفاع في قيمة النفقات الرأسمالية من (٢٩٢،٧) مليون دينار عام ١٩٩٢ الى (٣٥٨،٧) مليون دينار لعام ١٩٩٤ مما يشير الى التوجه نحو زيادة الاستثمار الحكومي وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية ، الا ان الذي يؤخذ على ذلك عدم قيام بعض المؤسسات في استثمار كافة المبالغ المرصودة لها في المشاريع الرأسمالية ، الامر الذي يتطلب من الحكومة التأكيد ومتابعة المؤسسات والدوائر الحكومية على تنفيذ كافة مشاريعها لان في ذلك انعكاس على الوضع الاقتصادي المحلي .

لقد جاء في نص المادة (٣) من مشروع قانون الموازنة ان اقساط القروض الداخلية والخارجية تسدد من الوفرة في الانفاق والتحسين في الايرادات ، وهذا قول سليم ومقبول ، اما ان نمود للقول ان هذه القروض واقساطها ستسدد بقروض خارجية وداخلية او باقساط وقروض معاد جدولتها ، فهذا يعني استبدال الدين بدين اخر سواء كان خارجياً ام داخلياً ، وعلى الحكومة السعي وبقدر المستطاع لضبط

وفي المادة (٨) بند (هـ) ارى ان التقيد الوارد فيه لا لزوم له ولا يخدم مصلحة احد ما دام صاحب الصلاحية المفوض لم يتجاوز المخصصات المرصودة له في قانون الموازنة .

وفي المادة (٩) بند (أ) والتي تتحدث عن عدم جواز التعيين على المادة (١٠٤) (١٠٤) اجور عمال ) في فصل النفقات الجارية ، فما هو المقصود بالتعيين ؟ ولماذا يجري رصد مبالغ لهذه المادة من الاصل ؟ ويتوجب تحويل جميع العاملين في (المياومة) الى مواد اخرى (مقطوع مشاريع ، عقود موازنة ، عقود مشاريع... الخ)

اما المادة (١٢) فاني ارى في نص قيام دائرة الموازنة بمراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون يتضارب مع صلاحيات الدائرة المناطة بها التنفيذ ، من جهة وصلاحيات ديوان المحاسبة من جهة اخرى ، ولذا ارى الاكتفاء بالرقابة المالية عن طريق الموافقة على اوامر المالية العامة والخاصة بموجب الحواتل المالية الشهرية مصدقة من دائره الموازنة .

(الايرادات)

اما فيما يتعلق بالايرادات فقد ارتفعت الضرائب على الدخل والارباح المقدرة لعام ١٩٩٤ الى (١٣٣) مليون دينار مقارنة بمبلغ (١٢٠) مليون دينار مقدرة لعام ١٩٩٣ اي بزيادة مقدارها (١٠،٣)٪ في الاجمالي . ولا ادري كيف تم تقدير هذا الرقم وكيف سيجري تغطيته ؟ هل عن طريق إعادة النظر ، ورفع نسبة الضريبة على الدخل السائد حالياً اما عن طريق تحسين امور الجباية وضبط التحصيل ، ومتابعة المكلفين .

الانفاق وترشيده بشتى السبل المتاحة والممكنة ، وتحسين طرق تحصيل الايرادات والمستحقات الحكومية المتراكمة لسنوات سابقة عن طريق توعية المواطنين والشركات ومن بدمتهم مستحقات للدولة بشتى السبل وذلك لرغد موازنات هذه المؤسسات . أما ما جاء في المادة (٤) بند (أ) فاني ارجو الحكومة اطلاق المجلس الموقر على اتفاقيات المنح الفنية وانواع الانشطة الاقتصادية التي خصصت لها تلك المنح وتوزيع هذه الانشطة كماً وكيفاً ، وحسب القطاعات والمحافظة .

وفي البند (د) ارى ان يجري تحديد سقف لزيادة الاقتراض الخارجي الوارد في هذا البند كي يكون المجلس في صورة ما يجري حول المنح ، ولمعرفة مدى الجهد المبذول من الحكومة للحصول على هذه المنح وتوفير الجو اللائم للمانحين لتشجيعهم على ابرامها .

مادة (٥) بند (هـ) اتفق مع وجوب الالتزام بالمخصصات الواردة في مشروع القانون الا ان الشق الثاني الذي لا يجيز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية ، ارى انه لا ضير في الطرح ولكن يجب ان يكون التنفيذ بقدر المخصصات المرصودة للسنة ، حيث ان مثل هذا النص بخبرفته يمنع احالة اي عطاء يزيد مدة تنفيذه عن سنة الموازنة ولهذا وجب التقيد بالمخصصات المرصودة ، لان النص الوارد والذي أعطى الصلاحية لوزير المالية من مدير عام الموازنة ، يفتح المجال للالتزام بمبالغ اعلى مما ورد في قانون الموازنة الامر الذي يفتح الباب لمع الملجأ وزيادة الانفاق بخلافاً للارقام الموضوعة لهذا المجلس الموقر .

قدرت الضرائب الجمركية لعام ١٩٩٣ بمبلغ (٣٧٩) مليون دينار وجرى إعادة تقديرها لنفس العام بمبلغ (٤١٨) مليون دينار في حين قدرت للعام الحالي ١٩٩٤ بمبلغ (٤٤٠) مليون دينار ، وبلاحظ بذلك زيادة التقديرات لعام ١٩٩٤ عن التقديرات الأولية لعام ١٩٩٣ بمبلغ (٦١) مليون دينار فما هي المرتكزات التي تم اعتمادها لتوقع مثل هذه التقديرات ؟

دولة الرئيس ، السادة النواب

لقد تم تقدير الضرائب الإضافية لعام ١٩٩٣ بمبلغ (٩٠) مليون دينار في حين قدرت لعام ١٩٩٤ بمبلغ (٩٨) مليون دينار ، واني ارى ان هذه التقديرات متفائلة والهدف منها تقليل العجز المتوقع للموازنة ، مما يفسح المجال للاتفاق غير المبرر واني ارى انه يتوجب ان يكون التقدير واقعياً ما امكن ، والذي ينعكس على ترشيد الانفاق الحكومي .

اما في مجال النفقات فقد كان الاتفاق الفعلي في موازنة عام ١٩٩٢ لدعم المواد التموينية بمبلغ (٤٠) مليون دينار في حين جرى تقديره لعام ٩٣ العام بمبلغ (٣٦) مليون دينار اما عام ١٩٩٤ فقد جرى تقديره بمبلغ (٣٠) مليون دينار اي بنقص مقداره (١٠) مليون دينار عن عام ١٩٩٢ . فمن اين ستخفض الحكومة دعمها للمواد التموينية ، هل في تبنيها رفع سعر بعض المواد او رفع الدعم كلياً عن بعضها . لقد تمتعت على الحكومة ان تبين لنا بكشف خلاصة المواد المدعومة وتكلفة الدعم لكل مادة للتأكد من ان هذا الدعم يذهب لمستحقه .

اما النفقات العامة فقد قدرت بمبلغ

(٦٥،٧) مليون دينار جرى إعادة تقديرها بمبلغ (١٧،٨) مليون دينار وهو توجه سليم من الحكومة وانتمنى على الحكومة اعلامنا بينود هذه النفقات العامة ومكوناتها .

وفي مجال دعم المؤسسات كان المنفق منه فعلياً مبلغ (٧١) مليون دينار عام ١٩٩٢ جرى تقديره بحوالي (٣٢) مليون دينار عام ١٩٩٣ وارتفع المبلغ الى حوالي (٣٨) مليون دينار عام ١٩٩٤ . فما هي بنود الدعم والمؤسسات المدعومة ، ومبالغ الدعم المرصودة لها .

وفي مجال النفقات الرأسمالية فانا نلاحظ ارتفاع مبلغ المشاريع الممولة من الايرادات من (١٩١) مليون دينار مقدرة لعام ١٩٩٤ ، وهذا الارتفاع مؤشر جيد وتشكر الحكومة ، ونرجو ان يرتفع هذا المبلغ اكثر واكثر في الموازنات القادمة .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان القراءة الاولى لهله الموازنة والتي اوصت بان ايراداتها غطت ، بل زادت عن نفقاتها الجارية لامر يدل على ان مسيرة الاردن المالية تسير نحو شاطئ الامان (بأذن الله تعالى) وكما ارادها الحسين الباني حفظه الله ورعاه وكنت اتمنى على الحكومة ان تظهر العجز المتوقع للموازنة والبالغ حوالي (٤٥٦) مليون دينار بدلاً من تنظيته بايرادات متوقفة قد تحصل وقد لا تحصل ولكن ما قد يسعف الحكومة في ارقام موازنتها انه من الطبيعي في اي دولة صرف الموازنة الجارية وتعثر صرف كل او غالبية الاتفاقات الرأسمالية مما شيققل من الاتفاق الرأسمالي والذي تعتبره الحكومة وفراً مع انني ارى ان تنفيذ الحكومة من هذه

الماضي ، ولعل هناك دراسات متوفرة لدى وزارة الطاقة والثروة المعدنية حول هذا الموضوع ، وحسبما أعلم فإن هناك دراسة اجريت في عهد حكومة سيادة الشرف زيد بن شاكر ، ويمكن ان يكون معالي الأخ المهندس علي أبو الراغب عنده معلومات أوسع عن هذا الموضوع .

ان نقل النفط عبر الأنابيب وبأي صيغة سواء أكان ذلك مؤسسة حكومية أو شركة مساهمة تتولى هذا العمل الهام فإن ذلك سيوفر الكثير الكثير من الجهد والمال ويحفظ الطرق ويحمي الأرواح والممتلكات .

آمل ان يأخذ هذا الموضوع نصيبه من الرعاية والعناية والاهتمام وبالتالي يأخذ طريقه الى حيز التنفيذ خدمة للوطن والمواطن وتوفير (٥٤) مليون سنوياً .

(الدين الخارجي)

وفيما يتعلق بالمدىونية الخارجية فإن مسيرة الحكومة في تخفيض المدىونية التجارية البالغة (٨٩٥) مليون دينار بما نسبته ٦٠٪ من حجمها وتخفيض العبء السنوي لخدمتها الى النصف ، اضافة لجهودها في تخفيض حجم المدىونية للقروض الخارجية الثنائية وشرائها بمعدل سعر ٣٦٪ من القيم الاسمية ، واعادة جدولة (٣٨٧) مليون دولار امريكي من الديون الرسمية الثنائية التي تستحق خلال هذا العام ، وتمكن الحكومة من تسديد حوالي (١٧٣) مليون دولار كأقساط وفوائد على الدين الخارجي لهذا العام والتي تشكل ما نسبته ١٨٪ من اجمالي قيمة الصادرات من السلع

الفرصة لمعرفة اسباب عدم تنفيذ المشاريع المرصودة لها المخصصات ، ومحاولة تلافي هذه الاسباب او ايجاد الحلول المناسبة واخذها في الاعتبار عند رصد مخصصات لمشاريع مماثلة في موازنات قادمة .

دولة الرئيس ، الزملاء المحترمين

ولعل من المناسب ونحن في مجال بحث موضوع النفقات ان نتطرق الى اجور نقل النفط .

لقد قامت الحكومات السابقة ومنذ عام ١٩٩١ باتخاذ الاجراءات الكفيلة بخفض كلفة نقل النفط للأردن ، مما وفر على خزينة الدولة مبالغ كبيرة تقدر بعشرات الملايين من الدنانير خلال السنوات الماضية ، بالاضافة الى ما وفرته هذه الاجراءات ايضاً من عملة صعبة كانت تدفعها الحكومة الأردنية ، ولا أود الحوض في ارقام الوفر ومقداره ، فذلك موجود لدى وزارة المالية ، ووزارة الطاقة والثروة المعدنية والبنك المركزي الأردني .

واننا اذ نسجل بالتقدير الجهد المتميز الذي بذله كافة المسؤولين السابقين لتحقيق هذا الوفر على خزينة الدولة ، فاننا نتطلع بأمل ان تأخذ هذه الحكومة بعين الاعتبار مشكلة نقل النفط على كافة الطرق ومن جميع المصادر ، وما تسببه عملية النقل الحالية بالاضافة الى الكلفة العالية - من تلف للطرق نتيجة الحمولات العالية وانسكاب النفط على الطرق وما تسببه كذلك من أخطار على الأرواح والممتلكات ، الأمر الذي يحدونا لأن نقول انه قد آن الأوان لاعادة دراسة موضوع نقل النفط ، وليكن ذلك عبر الأنابيب كما كان في

دولة الرئيس ، السادة النواب المحترمين

ان مشكلة البطالة مشكلة متفاقمة وذات انعكاسات اجتماعية خطيرة فهذا الخريج مثلاً الذي اجتهد وتعلم على مدار مسيرة عمره وانفق على ذلك أرضه وممتلكاته حتى عود الحرائث تجده اليوم يقف مع طابور الخريجين المتزايد وهو يندب حظه ويلوم نفسه لانه غير قادر على سداد الدين او الشعور بوجوده كمواطن له حق العطاء واخذ الدور وبالتالي نيل جزء من حقوقه الطبيعية الامر الذي يندلج بالخطورة من تحول هذه الطاقة الفاعلة الى عامل هدم او نفور اجتماعي لا قدر الله وهذا الامر الذي لا يمكن تجاوزه من خلال رصد مبالغ محدودة في صندوق المعونة الوطنية او صندوق التنفيذ والتشغيل او توفير عدد محدود من الوظائف الحكومية بل من خلال الخطة الاقتصادية الشاملة وتحريك النشاط الاقتصادي وتوجيه الاستثمار وتنشيطه وفي هذا السياق فإن أمن المواطن واستقراره وصون كرامته ودفعه الى مسيرة العطاء والبناء والانتماء تتوجب تمكينه من العيش الكريم ولهذا فإن رفع رواتب الموظفين ومتنسي القوات المسلحة واجهزة الامن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة اصبح ضرورة ملحة لا بد منها لان ارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار (٤,٥٪) لعام ١٩٩٤ وما ينمكس على ذلك في جوانب الحياة الأخرى يحتاج الى زيادة الرواتب بنفس مقدار هذه الزيادة على الأقل وهذا امر للقطاع العام على المجالات الاجتماعية هذا مع تحسين مستويات الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية. ويتطلب ذلك تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون تنظيم الاستثمارات

والخدمات لخطوات ايجابية تشكر الحكومة عليها املين من الحكومة الاستمرار في هذه المسيرة الحثيرة بعون الله تعالى .

لقد ارتفعت نسبة الاسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر المدقع الى حوالي ٦,٦٪ من مجمل اسر المملكة عام ١٩٩٢ وارتفعت نسبة الاسر التي تعيش دون مستوى خط الفقر الى (٢٦,٣٪) عام ١٩٩٢ في الوقت الذي وصلت فيه معدلات البطالة عام ١٩٩١ الى (١٧,١٪) والتي تتركز في فئات الشباب من اعمار ١٥ الى ٢٤ عام ومن خلال علاقة البطالة بالفقر نجد ان حوالي ثلث الاسر الفقيرة في الاردن نتجت بسبب البطالة الامر الذي يتطلب من الحكومة السعي الفاعل والجدي لمواجهة هاتين المشكلتين الكبيرتين بتبني وتفعيل الحملة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تأخذ بعين الاعتبار توجيه الدعم الحكومي للسلع والخدمات لمصلحة الفئات المحتاجة بدلاً من مسلسل ارتفاع الاسعار الجنوني وتوجيه أنشطة المؤسسات الأهلية الخيرية والجمعيات التطوعية العاملة في الحقل الاجتماعي نحو اقامة المشاريع الانتاجية المدة للدخل والمولدة لفرص العمل هذا مع توزيع المعونة الوطنية لتشمل جميع الالوية والمخانات بما يتناسب مع حجم الفقر في القرى الفقيرة وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل كافة العاملين وتوسيع منافعها وتطبيق التأمين الصحي الشامل لجميع المواطنين وتبني سياسات واضحة وكفيلة بتشجيع اقامة المشاريع الصغيرة المدة للدخل خاصة في المناطق الأقل تطوراً في مدن وقرى المملكة هذا مع التركيز على البرنامج الاستثماري .

الانتخابية لم تأت من قبيل الاستعراض ولا من باب الذكر فقط ، بل جاءت رسالة موجهة في حقوق المواطنين التي جئنا من اجلها بحيث نتعاون من اجل تحقيقها باعتبارها الهاجس الذي يؤرقه مما يعطيني القوة لاستمرار وتكرار الطلب ومتابعته في كل زمان ومكان . وحول مطالب دائرتي الانتخابية في لوائي الرمثا وبني كنانة فاني ارى الغرابة في بعض قرارات الحكومة ، ولا اعرف اذ كان لوائي الرمثا وبني كنانة من المناطق المحرم عليها اهتمام الحكومة او حتى النظر اليها نظرة واقعية منطقية ووضع البدائل عند اتخاذ اي قرار مجحف بحقها .

فلقد قررت الحكومة في فترة ليست بعيدة اجتزاء عشر قرى من لواء الرمثا وضمه لمحافظة المفرق دون اعتبار للواء الرمثا واهله او النظر فيما يترتب على ذلك من مختلف الجوانب ونجد الحكومة تقرر على التوازي نقل مركز حدود الرمثا لفر الاردن وبوابته الشمالية الى منطقة جابر ولم يعلم اهالي المنطقة بهذا الامر الا عند اقتراب انتهاء هذا المشروع مع العلم ان مركز حدود الرمثا هو عصب الحياة الاقتصادية في اللواء فبالاضافة الى الشركات العاملة في مجال التخليص فهناك مئات المحال التجارية والاستثمارات المختلفة المعتمدة على حركة هذا المركز اضافة الى استيعابه لآكثر من ٣ الاف موظف وعامل يعملون ضمن نطاق الخدمة الحدودية وادارة المرافق التجارية والخدمات والحرفية هذا مع وجود المدينة الحرفية ومدينة الحجاج التي انشأت بناءً على وجود المركز والتي تدر نفعاً على بلدية الرمثا المثقلة بالديون

اضافة لتشغيل الالادي العاملة الكثيرة الكثيرة . فهل فكرت الحكومة بمصير هؤلاء واسرهم

العربية والاجنبية اضافة لزيادة فاعلية بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج لتسويق العمالة الاردنية وفتح جسور التعاون الاستثماري في الاردن واستقطاب (الرأس مالي) العربية والاجنبية .

ان الحكومة لم تضع الحلول الشافية لمعالجة مشكلة البطالة واكتفت بالوعود والتوصية الى صندوق التنمية والتشغيل ومراكز التدريب المهني .

لكنني ارى أن الحكومة ليست جادة في تنظيم سوق العمل المحلي والعمالة الوافدة وقد سمعنا عن أمور التنظيم منذ عقد الثمانينات وحتى الان لم تستطع أي حكومة سابقة أو الحكومة الحالية تنظيم هذه السوق ، التي لو تم تنظيمها والاستغناء عن العمالة الوافدة وتحديد أجور العمالة المحلية لساهم ذلك إلى حد بعيد في القضاء على دابر البطالة وتهيئة فرص جديدة للأجيال القادمة لا بد منه ليتسنى لتلك الفئة القدرة على العيش الكريم والحد من مسلسل المعاناة الشاقة في تأمين اللقمة الصعبة .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان حماية المال العام هي مسؤولية وطنية لا يمكن التفريط بها ولا يمكن السكوت عنها او عليها ، والضرب بيد من حديد على كل من تساور له نفسه الاساءة لهذا المال ، يجب ان يكون الشعار العملي الحقيقي الذي يجب ان تعمل به جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومن خلفها السلطة الرابعة الا وهي السلطة الاعلامية .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان مطالب النواب المتعلقة بمناطقهم

وتحس نغامي من شر البطالة وهل فكرت الحكومة بوضع الاستثمارات التجارية ومستقبل الرمثا المعتمد على هذا المصدر وهل خطر ببال الحكومة بعمل ما يخفف من هذه الكارثة ليس فقط على لواء الرمثا بل إلى لواء جرش المستمر الكبير من حركة المسافرين عبر الرمثا وهل فكرت الحكومة في البديل الفعلي لهذه المشكلة غير جرعات التخدير التي سمعناها . ان جواب الحكومة على ابقاءه مركزاً للزوار ولا يسمن ولا يفتني من جوعه وان شعار البديل قبل الرحيل الذي اكده سمو الامير الحسن امام وزير التخطيط لا بد وان يكون الاساس والذي نفتح عليه ان يكون مركز حدود الرمثا مركزاً للسيارات الصغيرة او منطقة حرة لعلها تعوض جزءاً مما يمكن ان يحل بمدينة الرمثا ولوائها وعلى الحكومة دراسة الاقتراحين لتطبيقها او تطبيق احدهما مع التأكيد على دعوة المستثمرين في القطاعين العام والخاص لاقامة المشاريع الكبرى في لوائي الرمثا وبني كنانة خاصة وان البنية التحتية والايدى العاملة الرخيصة متوفرة لهذه المشاريع . الامر الذي يتطلب من الحكومة عدم منح رخص انشاء مصانع جديدة في العاصمة بل توزيعها على بقية المحافظات لينسى لاكثر عدد ممكن من ابناء هذه المحافظات والالوية والمواطنين عن العمل من استثمار هذه المصانع .

اما القضية الثانية التي اثيرتها في خطاب الثقة والمتعلقة بالوضع البيئي للواء الرمثا فقد اصبح الوضع فيه لا يطلق جراً عدم كفاية محطة تنقية المياه العادمة في شمال المدينة ووضع مكب الاكيدر في شرقها ومحطة الحامضة في جنوبها لم نسمع ان في نية الحكومة

انشاء محطة كبرى عند منطقة الشلالة غرب المدينة ضمن مشروع مياه ومجاري اريد الكبرى فكيف اذن سيصبح الواقع البيئي وكيف ترضى الحكومة اذا كان في نيتها ذلك احاطة الرمثا ضمن مشروع تحسين محطات الملكة وابجاد حل سريع لمكب الاكيدر واطالب الحكومة ايضا وللمرة الثانية والثالثة بالاسراع لتنفيذ استبدال شركة مياه الرمثا حماية للمنازل والطرق وحفاظاً على الثروة المائية .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب

والذين ما زالوا ينتظرون ، وتعويض المواطنين عن الاراضي التي استولت عليها سلطة وادي الاردن ضمن مشروع سد خالد بن الوليد بمنطقة الخيبة او اراضي بلدة ام قيس التي استولت عليها القوات المسلحة والسماح لهم باستغلال اراضيهم والاراضي الاخرى في لوائي الرمثا وبني كنانة واطالب الحكومة دعمها للثروة الحيوانية ومربي الدواجن والابقار في اللواتين وذلك بتسويق الانتاج ودعم اسعار الاعلاف كما اطالب الحكومة بدعم المجالس البلدية والقروية في اللواتين واعفائهم من القروض فما زالت هذه البلديات تعاني من العجز وعدم القدرة على دفع رواتب مستخدميها وذلك لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين كما اطالب بتشجيع الاستثمار السياحي في لوائي الرمثا وبني كنانة باستغلال مناطق وادي الشلالة ومنطقة ام قيس وحمامات الحمة في لواء بني كنانة .

وفي مجال التعمين فإني اتوجه للحكومة بتطبيق مبدأ العدالة في التعمين بحيث يكون التعمين لاهاء المنطقة لا من المناطق الخارجية فنحن نغالي من البطالة كثيراً مع التأكيد على حماية شواغل اللواتين من الاعتداء عليها من التنقلات الخارجية . اما اوضاع المزارعين فإنه لا يخفى على احد سيناريو مشكلة التسويق القائمة بين الوسيط والبائع والمورد فلا بد من حمايتهم من وسطاء السوق كما اطالب بتحسين وضع الاتصالات وخدمة الهاتف وتوسيعها وتطويرها في لوائي الرمثا وبني كنانة وذلك بانشاء مقسم تجديده في الرمثا وبناء نخاس لشعبة الاتصالات وتحويل الخدمة

الهاتفية في (البويضة الى آليه) وتوسيع الشبكة الهاتفية في كل من الطره ، الشجره ، عمراره ، الذنبيه وتوسيع الشبكة الهاتفية في الرمثا لتشمل مناطق ابو البصل الضحضاح المصره حي المثلث ووادي الشياح وتحويل مقاسم قرى بني كنانة الى آليه مثل الخيبة الفوقه والتحتا .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان العناية بالسلك القضائي في الاردن امر يحتاج الى وقفة مطولة ، فتحقيق العدل والانصاف والمحافظة على ارواح واعراض واموال وحقوق المواطنين بطريقة عادله واشاعة الطمأنينة في نفوس الناس وتمكنهم من الاعتماد على قوة الحق والعدل يحتاج الى جهاز امن ومستقر من القضاء العدول . واني ارى كبقية الزملاء النواب ان اوضاع القضاء يحتاج الى اعادة تصويب ودعم من خلال السكن والدخل للملازم ووسائل النقل اللازمة وهذا متروك للحكومة الكريمة في الطريقة والكيفية المناسبة .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان الصورة الحية التي يجب ان تتمثل بها نحن نواب الامة لسياسة تمثيل ابناء شعبنا خير تمثيل ونكون لهم يمثل ما ارادوه منا نواب حق نسعى لهم بكل ما اوتينا به ولكل ما يريدونه منا من توجهات وافكار وخدمات واني لأركز هنا على نطاق الخدمات التي يتطلعها فينا كل من اعطانا ثقته بل ركز عليها في حملاتنا الانتخابية واعتماداً على تواصلنا مع المواطنين في مطالبهم فإني ساكون النائب الذي يسعى دائماً لتلبية هذه الخدمات فنحن مؤمنون في موقفنا هذا على حقوق الأمة وهم ينظرون اليها فيما نحقق



لهم من حقوق .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين

ان الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ جاءت صورة ايجابية لطموحات وامال الكثير من ابناء هذا الوطن ضمن سياسة الاعتماد على الذات ولعل استمرار الحكومة في هذا التوجه يتطلب منا جميعا التعاون والنظر الى بناء وتقديم هذا الوطن وازدهاره ورفعته في ظل حضرة صاحب الخلافة الملك الحسين العظيم ، وولي عهده الامين .

قال تعالى :

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد فواز الزعبي ، يا اخوان استغرقت كلمة السيد فواز الزعبي حوالي ال (٤٠) دقيقة وهذه فترة طويلة الصحيح في هذا الوقت وفي هذا المجال ، لذلك اطلب من الزملاء الاختصار اذا تكرمتم ، الكلمة الآن للدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس الاخوة الزملاء

يسرني ان اتقدم من الحكومة بالشكر على إنجازها مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٤/ في موعدها الملائم خالية من العجز ... وهذا ما يؤكد ما أقوله دائماً ان اي انتاج ... من بحيرات

هذا الوطن ... من حقل او منجم او مصنع خير الف مرة من قرض او عون او هبة فيها منة .

ولقد سرني التقدم في تحقيق أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي وما واكبه من تحسین في الناتج المحلي وميزان المدفوعات ... ولا يفوتني ان اقدم الشكر للزملاء رئيس وأعضاء اللجنة المالية على الجهود التي بذلوها في دراسة ومناقشة مشروع الموازنة .

السيد الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اسمحوا لي ان أتطرق الى الامور التالية :-

اولاً ( ورد في تقرير اللجنة المالية أنها ناقشت الحكومة - ضمن استعراضها لاهم السياسات المالية - حول خطة التنمية الخمسية ١٩٩٣ / ١٩٩٧ ، ومن ملاحظاتي على هذه الخطة أنها تعطي انطباعاً بأنها مجرد أفكار متناثرة جمعتها وزارة التخطيط من الوزارات والدوائر الاخرى على عجل ، حيث قامت وزارة التخطيط بتوضيها في مجموعات سميت تجاوزاً رزماً تنموية وقطاعية ، وعلى أساسها أعلنت الخطة ... إننا نريد ايها الزملاء خطة وطنية إجتماعية واقتصادية قابلة للتطبيق بعد أن يعد لها إعداداً واقعياً يشمل مختلف الانشطة التنموية لا ان نضيف ورقاً على ورق فوق خطة غير مبنية على علم التخطيط السليم الواقعي الذي يعالج مشاكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي ويحقق طموح المواطنين والقيادة بمستقبل افضل ونمو ونماء دالين .

فعلى سبيل المثال ... لقد ورد في خطاب الموازنة ان نسبة العاطلين عن العمل قد

انخفضت الى ١٣٪ عام ١٩٩٣ مقابل ١٨،٨٪ عام ١٩٩١ ، وانخفض مستوى الفقر الى ١٦،٢ عام ١٩٩٢ مقابل ٢١،٣ عام ١٩٩١ ... فهل مقياس الفقر هو تدني مستوى الدخل دون أن نأخذ بالحسبان ، التضخم وارتفاع الاسعار .. ثم عل معيار مستوى انخفاض البطالة ... هو السماح بالمزيد من

كليات المجتمع والجامعات الاهلية التي أصبح واضحاً أنها مشاريع تجارية فردية يطرق خريجوها أبواب الدوائر والمؤسسات الرسمية ، معرضين عن اي أداء مهني او انتاجي 11 .

ثانياً ( لقد تبنت الحكومة منهج اللامركزية لتطبيقه في المحافظات ، وقامت بتوزيع ما ورد في وثيقة الموازنة من نفقات جارية ورأسمالية على المحافظات ..

إنني أعتقد أن هذا التوزيع للنفقات الرأسمالية والحالية لم يكن على المستوى المطلوب من الدقة ، حيث انه لم يعكس الواقع في حصة المحافظات ... بالإضافة الى أن المشاريع ومخصصاتها في المحافظات قد اختلطت بالمشاريع على المستوى الوطني ... الامر الذي قد لا يخدم الهدف الذي تصبو اليه الحكومة ، وهو مصلحة المواطن وتقديم خدمة أفضل له .

ثم إن هناك تساؤلاً وهو : هل وضعت الحكومة التشريعات اللازمة التي سينفذ بموجبها قانون الموازنة على مستوى المحافظات ... وهل هيأت الكوادر القادرة على تنفيذ ذلك ... وهل هناك مجلس تنفيذي أو استشاري في المحافظة يقوم بدوره على أسس علمية وأداء سليم ؟ ثم إنني أعتقد ان هناك ضرورة لإعادة النظر

ثالثاً ( وبمنظرة شمولية فاحصة لوثيقة الموازنة والايضاح الاقتصادية والاجتماعية فأنتني ارجو ان أبين ما يلي :-

أ. التأكيد على دعم قواتنا المسلحة حماية الوطن وحسنه المنيع ، ودعم الاجهزة الامنية والمخابرات العامة والدفاع المدني ، فهم عيون الوطن الساهرة لينام المواطن وهو قريح العين على ماله وعرضه .

ب. دعم المتقاعدين العسكريين والمدنيين الذين أسهموا في حماية الوطن وبناءه في وقت الشح والحاجة ، بما يليق بحفظ كراماتهم جزاء ما قدموا من تضحيات .

ج. إن اكبر شريحة في مجتمعنا الاردني هي شريحة المزارع ومربي الماشية ... إن هذه الشريحة بحاجة الى الدعم ... فان لم تجد ذلك فسوف تصبح جميع الاراضي في ايدي من امتهنوا مهنة تجارة الاراضي ... لذلك فأنتني أطالب الحكومة بتسهيل التمويل للمزارعين بما يحتاجون اليه من قروض ميسرة وربط جسور التعاون بينهم وبين الجهات الرسمية من حيث الارشاد والتوعية وإعداد الخطط الزراعية والبرامج التسويقية للانتاج الزراعي .

د. ورد في مشروع الموازنة أن الحكومة قد خصصت ٢ مليون دينار لتحسين محطة تنقية في الحربة السمره ، و ٢٥٥ مليون دينار لانشاء محطة تنقية وادي السير ... والسؤال هنا هل درست الجهات المعنية في وزارات المياه

هكذا من الأشغال



والصحة والبيئة أسباب التلوث الذي يندمج بين الفترة والأخرى عن محطات التنقية القائمة ... وهل تداركت ذلك عند وضع الخطط لإنشاء محطات التنقية الجديدة ... حيث أنني لاحظت أثناء عملي وزيراً للصحة عام ١٩٩٠ أن الأسباب الرئيسة للتلوث الناجم عن هذه المحطات كان بسبب عدم اختيار الموقع المناسب وعدم التحكم بما يرد لهذه المحطات من مياه ، وبالتالي عدم كفاءة القائمين على إدارتها وتشغيلها .

هـ . هناك مقولة أبها الزملاء الأفاضل لعلماء الآثار بأن الأردن يقع فوق كنز من الآثار ... وهذا يدعوني إلى التوصية بدعم مديرية الآثار العامة ووضع التشريعات اللازمة للمحافظة على حقوق أجيالنا القادمة في آثار بلدنا ورفع كفاءة أبنائنا العاملين في مجال التنقيب عن آثارنا بأبدننا لما لذلك من أثر على المحافظة على الآثار نفسها وحمايتها من الضياع .

السيد الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين إسمعوا لي وباختصار أن أخص مطالب دائرتي الانتخابية ، وإن أصبحت معروفة لدى المسؤولين في كافة القطاعات لكثرة المراجعة بشأنها ، وهي : -

١) إنسجاماً مع مطلبي العام بإعادة التقسيمات الإدارية فأنتي أرجو أن يشكل قضاء الموقر وقضاء الحيزة وحدة إدارية على مستوى لواء ليصبح مركز تجمع إداري وتنظيمي يؤدي إلى تحسين الخدمات المباشرة التي تقدم للمواطنين .

وهنا أود أن استهضه همة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية ليكنوا عوناً لأبناء عمومنا

في قضاء الموقر والحيزة وتكون هناك الصحة واضحة بهذا الاتجاه .

٢) على الرغم من إحالة عطاء كهربة الريف فإن مناطق البادية الوسطى المحرومة من التيار الكهربائي لم تر النور بعد .

علماً بأنني أقدم الشكر الجزيل للعاملين في سلطة الكهرباء وخاصة مدير مشروع كهرباء الريف .

٣) إن الطرق الزراعية ورعاية الثروة الحيوانية لازالت غير كافية فالمنطقة بحاجة لها ، بالإضافة الى ضرورة إنشاء الحفائر والسدود الصغيرة التي تساعد على سقاية المواشي .

٤) إن كفاءة اللذين يعينون في مدارس التربية والتعليم في منطقة البادية الوسطى لا تزال دون المستوى الذي نطمح اليه ، وخصوصاً في المرحلة الازامية التي يؤسس بها للتلاميذ .

٥) أدعو الحكومة الى إعادة النظر في النهج المتبع في عمل كل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل لتمتد اذرعها الى الريف والبادية فالمعونات والقروض قل ما تصل الى هذه المناطق ... وإذا ما وصلت فإنها قل ما تسد الرق والحاجة .

وبعد ... دولة الرئيس ... الأخوة الزملاء ...

إن الحلول الجزئية والموقته لقضايا الوطن والمواطن التي دأبت الحكومات المتعاقبة على إتهاجها ، بالإضافة الى الممارسات الإدارية الخاطئة والملاحظة من قبل بعض المتفادين الذين يعملون بوعي من مصالحهم الفردية ، لا تعكس إلا دور التضييل للمواطن كحجرة

الشكر للأخوة رئيس ومقرر وأعضاء اللجنة المالية الأفاضل على الجهود الكبيرة أملاً من الله سبحانه وتعالى ان يجعل ذلك في صحائفهم .

دولة الرئيس

الزملاء الأكارم

يلتقي مجلسنا في هذا اليوم لمناقشة الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٤م وذلك بعد ان استمعنا الى خطاب الموازنة الذي القاه معالي وزير المالية بتاريخ ١٢ كانون الأول الماضي وتقرير اللجنة المالية لمجلسنا حول هذا المشروع ومطالعاتها عليه . واعتقد ايها الأخوة اننا متفقون تماماً على ان الموازنة الحكومية تعد من ابرز الادوات التي تستخدم لتوجيه دفة الاقتصاد الوطني في اي بلد من البلدان ، ولكنها في الاردن تمثل العمود الفقري لتوجهات السياسة الاقتصادية العامة ، وذلك نظراً لضخامة ما يساهم به القطاع العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في المملكة ، الامر الذي يجعل من مناقشاتنا لسياسات الحكومة في مجال تخطيط نفقاتها العامة ، وفي تدبير وسائل تمويلها محط لانظار واهتمام مختلف شرائح المواطنين في مدنهم وأريافهم وبواديهم على حد سواء .

دولة الرئيس

الأخوة النواب المحترمين

قبل الشروع في مناقشتي لمشروع موازنة الحكومة لعام ١٩٩٤م ومن ثم تبين ابرز ما يتسم به هذا المشروع من مظاهر القصور ، لا بد من الإشارة بداية الى ان هذا المشروع يعكس نسبياً استمرار الحكومة في السير على

مهدى لا يلبث المواطن ( الذي هو كما قال الحسين العظيم هو اغلى ما نملك ) ، أن يصحو بعدها ليجد نفسه في متاهة التعصب الاقليمي أو الفئوي أو الطائفي ... ممزق الولاء ، محبطاً بأمانيه وطموحاته الوطنية العليا ، الأمر الذي يؤدي الى عدم التوازن الاجتماعي الذي يهدد وجود الوطن .

لقد أراد الفارس الهاشمي أن يكون الاردن حصناً منيعاً عصياً على الاعداء متمسكاً قوياً بأبنائه المؤهلين القادرين المخلصين لإقامة مؤسساته الديمقراطية والادارية ، وتحقيق التكامل والتضامن الاجتماعي والامن الوطني ، وقال تعالى : « وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور محمد الزين ، الكلمة الآن للسيد احمد الكساسبة والمتحدث الذي يليه السيد ابراهيم سمارة .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين :

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

أرجو أن تسمحوا لي بداية أن أوجه

طريق الاعتماد على الذات في مجال تمويل اتفاقيها العام . ونأمل هنا ان نرى آثاراً ايجابية لهذا التوجه واستمراره في المستقبل في جوانبه الايجابية ، وان يكون لهذا النهج بعداً استراتيجياً لا يتغير بتغير الظروف والاحوال ، وان يكون نابعاً من الغيرة على المصلحة الوطنية الهادئة الى تحقيق اكبر قدر من الاستقلالية الذاتية في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية ، بعيداً عن املاءات المؤسسات المالية الدولية التي تبني اساساً تحقيق أهداف فئة محددة من الدول الغنية ، كصندوق النقد الدولي ، الذي كان لاجراءاته ووصفاته أثراً بالغاً ودوراً ملموساً في تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة لقطاع عريض من مجتمعاتنا الاردني .

• وهنا انصت الجميع للإستماع لأذان العشاء •

السيد احمد الكساسبة : دولة الرئيس حضرات الزملاء

ان القراءة المتفحصة لمشروع موازنة العام تقودنا الى العديد من مظاهر القصور في مشروع هذه الموازنة ولسوف أوردنا على النحو التالي :

أولاً : توازن الموازنة :

أشار خطاب الموازنة الى اختفاء العجز التقليدي من مشروع قانون الموازنة لهذا العام ، وفي الوقت الذي تشير فيه الى ان مبدأ توازن الموازنة من مبادئ المالية العامة التي عفا عليها الزمن ولم يعد مجازاً يهزل له ويكبر ، فإننا نؤكد ان هذا التوازن قد جاء موعوماً ومصطنعاً . ويتضح ذلك ليس عند استثناء المساعدات والفتح المتظرة التي لم يوضح المشروع أسباب

ان مبدأ الموازنة المتوازنة أيها السادة لم يعد الهدف الذي يسمى اليه بحد ذاته بل أصبح المهم والأولى هو التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام ، وهذا ما لن يتحقق اعتماداً على مشروع قانون الموازنة الذي بين أيدينا . فبينما تقسم جهود التنمية في المملكة باستمرار تحيزها الصارخ لصالح محافظة العاصمة على حساب المناطق والأقاليم الأخرى فقد خصص مشروع موازنة هذا العام ما يناهز ٦٠٪ من الاتفاق الراسمالي المقدر لصالح محافظة العاصمة والمركز الرئيسي.

ان مثل هذا الوضع أيها السادة يمثل اذانة دافعة للسياسات الاقتصادية الحكومية المتلاحقة، وذلك باعتبارها ساهمت في تركيز مكاسب التنمية في منطقة العاصمة على حساب المناطق والأقاليم المختلفة الأخرى .

• فمن المسؤول عن استقطاب ما يناهز ٧٤٪ من استثمارات القطاع الخاص في المملكة الى منطقة العاصمة ؟؟ اعتقد أنها السياسات الاقتصادية الحكومية المتلاحقة التي فشلت في جذب الاستثمارات العربية الى المملكة ولكنها نجحت في جذب الاستثمارات من باقي اقاليم المملكة الى منطقة عمان .

• ومن المسؤول عن استحواد محافظة العاصمة على ما نسبته ٦٣٪ من اعداد مشركي الهاتف في المملكة و ٥٤٪ من اعداد

اسرة المستشفيات بينما يعاني ٦٠٪ من سكان المملكة الذين يقطنون خارج العاصمة من حالة تدن واضحة في مستوى هذه الخدمات ؟؟

• من المسؤول عن جعل محافظة العاصمة تستحوذ على ٧٤٪ من القوى العاملة في المملكة ؟؟ انها ايضاً السياسات الاقتصادية الحكومية التي ساهمت في تشجيع الهجرة الداخلية من الاقاليم المختلفة الى العاصمة وبالتالي فرغت الريف الاردني من القوى العاملة في القطاع الزراعي . وتطل علينا بين الفينة والأخرى الحكومة والحكومات السابقة بشعارات تحقيق الأمن الغذائي والنهوض بالقطاع الزراعي والعودة الى الأرض.

• وعلى من تقع مسؤولية ارتفاع سعر دوام الأرض في بعض مناطق العاصمة ليتجاوز المليون دينار في الوقت الذي لا يصل سعر الدوم في باقي المحافظات عشر معشار ذلك ؟؟ انها السياسات الاقتصادية التي شجعت من تركر الثروة الوطنية من تحويل آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة الى اكوام من الحجارة سعياً وراء المظاهر الفارغة وتقليداً اعمى لما هو جار في بلدان تفوق امكاناتها ومواردها ما لدينا باضعاف مضاعفة .

ان مثل هذه الاوضاع أيها الأخوة تستدعي إعادة نظر جذرية في سياساتنا الانمائية بما يكفل توزيع ثمار التنمية ليس بين اقليم المملكة المختلفة فحسب بل بما يحقق مكاسبها لجميع شرائح المجتمع المختلفة أينما تواجدوا على تراب هذا الوطن . ولن يتأتى ذلك إلا بالشروع فوراً بسياسة وطنية يتولد عنها مشاريع انمائية حقيقية في مختلف الاقاليم من شأنها تصويب

مشكلة التركيز السكاني والتنموي التي تعتبر احد ابرز مظاهر الاختلال في مسيرتنا التنموية . كما انه لا بد من انتهاز سياسة وطنية من شأنها الاسراع في استغلال ثرواتنا الطبيعية الوفيرة والمكتنزة في باطن الأرض قبل ان تستغل مستقبلاً تحت غطاء التعاون الاقليمي المشترك الذي ستكون دولة العدو الصهيوني الغاصب طرفاً فاعلاً ، باعتبار ان هذا الغطاء يعد واحداً من ابرز استحقاقات ما يسمى بالتسوية السلمية الجارية في المنطقة في الوقت الحاضر .

ثانياً : لا مركزية الموازنة :

دولة الرئيس

الأخوة الأكارم

بعد غياب طويل دام رشحاً من الزمن انعدم فيه التنسيق بين الحكومة والمجالس التنفيذية والاستشارية - التي عليها أكثر من مأخذ في كيفية تشكيلها وصلاحياتها وارتباطاتها - اقول بعد ذلك طلع علينا خطاب الموازنة لهذا العام بصيغة جديدة ترقية مبتدعة تمثلت في تطبيق ما سمي بالامركزية في اعداد هذه الموازنة . ومع انني احترم التوجه لتطبيق اللامركزية عندما تكون مدروسة متناسقة مبنية على أسس علمية وإدارية غير معيبة الا ان تطبيق اللامركزية في هذه الموازنة يدعوني الى التساؤلات التالية :

• هل كانت التخصيصات لحجم الانفاق الراسمالي للمحافظات الواردة في هذه الموازنة محصلة لمشاركة فعلية من جانب اللجان والمجالس الاستشارية في هذه المحافظات ولتفاعل حقيقي بينها وبين الاجهزة الرسمية

ثالثاً : المستوى المعيشي للمواطنين :

اما فيما يتعلق بالمستوى المعيشي ، فإن ما اشار اليه خطاب الموازنة حول تحسن المستوى المعيشي للدوي الدخول المتدنية والمحدودة ليس له وجود على ارض الواقع . فالمواطنون الذين يعيش بين ظهرانيهم وغثلهم لا زالت اوضاعهم المعيشية في تراجع مستمر . فأين التحسن المزعوم في المستوى المعيشي للمواطنين ؟؟

• هل تعتبر زيادة رواتب موظفي الدولة في مطلع العام الماضي جنباً الى جنب مع زيادة اسعار الخبز والحليب المجفف والكاكز ومضاعفة اسعار المكالمات الداخلية وتخفيض المكالمات المغاة من ( ٢٠٠٠ ) الى ( ١٠٠٠ ) مكالة وتخفيض المدة من ست دقائق الى ثلاث دقائق ، ورفع رسوم الاشتراك السنوية وعدم صرف جهاز الهاتف الذي كان يصرف من ضمن رسوم تركيب الخط - الهاتف - الى جانب رفع معدل ضريبة الاستهلاك على بعض السلع هل هذا تحسن في مستوى معيشة المواطنين ؟؟ .

• وهل يمكن اعتبار الاعتدال في معدل الارتفاع في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي لم يعد معبراً عن حقيقة التضخم في المملكة في ضوء التطورات التي حصلت على أسعار المساكن وبقية السلع الأخرى ، تحسناً في المستوى المعيشي للمواطنين الذين انخفضت القوة الشرائية لدخولهم بواقع ٥٨٪ منذ تخفيض سعر صرف الدينار الاردني عام ١٩٨٩ م .

المنصبة في هذا المضمار ؟؟ ام ان عملية التخصيص لهذا الانفاق قد تمت على اسس بعيدة عن المشاركة والتفاعل الحقيقيين ؟؟

واعتقد هنا ان الاجابة على هذه التساؤلات واضحة ولا تحتاج الى عناء كبير . ولا كيف يمكن تفسير تراجع الانصبة النسبية لمخافظات الكرك ، ومعان ، والمفرق ، والرقاء ، من حجم الاتفاق الرأسمالي المقدر في هذه الموازنة مقارنة مع انصبة هذه المحافظات في الموازنة السابقة ( موازنة ١٩٩٣ ) التي تم اعدادها في ظل مركزية الموازنة .

• هل يمكن ان يعزى هذا التراجع في نصيب هذه المحافظات الى ان مشاريع البنية التحتية فيها قد اكتملت ؟ ام ان ظاهري الفقر والبطالة قد تم استئصالهما او تخفيفهما والحد من علو النهما في هذه المحافظات .

• وهل من اللامركزية ان تكون مساهمة الحكومة ببدل وحيادية عندما خصصت مبالغ متساوية لجامعة مؤتة وجامعة اليرموك والعلوم والتكنولوجيا والجامعة الاردنية بل ان جامعة اليرموك حظيت بـ ١٤٠ و ١ مليون دينار كدعم مباشر وغير مباشر وهي مكتملة البنى التحتية والمباني والمرجعات ويخصص في مقابل ذلك ٧٥٠ الف دينار لجامعة مؤتة التي لم يكتمل من البنى التحتية او المباني ما يزيد على ٢٠٪ مما يحتاجه لتصل الى مستوى يؤهلها للقيام بدورها ومهامها في جو يمين على تحقيق الغاية المنشودة من انشائها كجامعة وحيدة في محافظات الجنوب ؟؟

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

ان تحسّن الاوضاع المعيشية للمواطنين المدنيين والعسكريين ومن ثم تمويصهم عن تآكل القوة الشرائية لدخولهم لن يتأتى الا بتحقيق زيادة مجزية في رواتبهم ومع أنه لم يرد في مشروع قانون الموازنة ما يشير الى تخصيص الحكومة أية مبالغ لهذه الغاية . فاننا بالرغم من ذلك نأمل ان يكون توجه الحكومة في مجال زيادة الرواتب لموظفي الدولة المدنيين والعسكريين والذي أفصحت عنه مؤخراً توجهاً جيداً .

كما نأمل أيضاً ان تحقق الحكومة ما وعدت به في خطاب الموازنة بايلاء قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية المختلفة كل الاهتمام والدعم اللازمين . وذلك من خلال دعم صندوق الاسكان العسكري ومضاعفة قروض الافراد - التي لم تعد كافية في ظل ارتفاع تكاليف البناء - وأن تعمل على تعديل تشريعات هذا الصندوق ليشمل تحت مظلته كافة المتقاعدين العسكريين القدامى والمحدثين في معادلة متوازنة تحقق المساواة .

وأطالب باعادة النظر في قانون التقاعد المدني وقانون التقاعد العسكري والقانون المؤقت للضمان الاجتماعي واخراجها جميعاً في صيغ عصرية تؤمن العيش الكريم لفقات المواطنين البناء الذين ساهموا في اعمار الوطن وحمائيه وصون امنه .

رابعاً : الفقر والبطالة :

ان تفاقم ظاهري الفقر والبطالة في

المجتمع الاردني من القضايا المتضاربة التي لا يمكن التقليل من شأنها او السكوت عنها ، كما ان الارقام المتضاربة التي تطل علينا بين الحين والآخر حول نسب الفقر والبطالة في المملكة مخالفة لما نعيشه على ارض الواقع .

ولا نعرف كيف يجرؤ خطاب الموازنة ان يشير الى ان نسبة الفقر قد تراجعت من ٣٠ ٪ عام ١٩٩١ الى ٢٢ ٪ عام ١٩٩٢ ويتوقع الخطاب ان يستمر تراجع هذه النسبة خلال عام ١٩٩٣ والعام الحالي فما هي الدراسات التي استند اليها الخطاب ليخرج بهذه النتيجة ؟؟ أهى الدراسات التي اصيحت نتائجها تمحدد مسبقاً بقرار اداري ؟ أم هي الدراسات التي حاولت الاقتراب من الحقيقة ولكنها غيبت وبقيت حبيسة اسيرة في الادراج ؟؟ .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الأفاضل :

مع انني لم اعد اثق بنتائج الدراسات التي تعد حول ظاهرة الفقر في المملكة الا ان ما اشارت اليه الدراسة التي اعدت بناءً على تكليف من قبل سيادة رئيس الوزراء السابق من قبل مجموعة من الباحثين الاردنيين برئاسة عطوفة امين عام التنمية الاجتماعية السابق ووزير التنمية الحالي والتي بين يدي نسخة منها في شهر حزيران الماضي كانت مغايرة تماماً لما اورده خطاب الموازنة ومخالفة له وذلك حول نسبة الفقر في الاردن في المجتمع الاردني .

اذ اشارت هذه الدراسة الى ان نسبة الفقر في الاردن تبلغ حوالي ٣٠ ٪ عام

١٩٩٢م وليس ١٦٪ كما يشير إليه خطاب الموازنة وحقيقة الأمر أن نسبة ١٦٪ هي لمحافظة العاصمة وحدها أما المملكة بشكل عام فهي ٢١٪ والمملكة باستثناء العاصمة والزرقاء فتبلغ نسبة الفقر فيها ٢٦٪ ولم يشير خطاب الموازنة إلى أن نسبة الفقر المدقع والمطلق في محافظة الكرك تبلغ ١٠٪ ، ٢٨٪ على التوالي وهي أعلى نسبة في المملكة .

فما السر في اختفاء نتائج هذه الدراسة ؟ وكيف يدعى خطاب الموازنة أن نسبة الفقر سوف تنخفض في عام ١٩٩٣ في الوقت الذي نسمع فيه من سياسات الحكومة في مجال محاربة البطالة ضجيجاً صاخباً ولا نرى إلا منحياً نزرأ قليلاً .

خامساً : الرقابة والتشريعات المالية والإدارية

لا يخفى على مجلسكم الكريم أن بعضاً من مؤسسات الدولة تخالف منطوق مواد دستورية كما هو الحال في مخالفتها للمادة ١١٩ ، ١١٤ من الدستور لدرجة أن أنظمة هذه المؤسسات تصادم مع آلية مراقبة المال العام دستورياً ومخالفات إدارية تمنينا أن لا تقع بها هذه المؤسسات .

وأجد نفسي أبها الأخوة هنا مخالفاً لما أورده الزملاء الأفاضل في اللجنة المالية بشأن إعادة النظر في صلاحيات ديوان الرقابة والتفتيش الإداري بدلاً من النظام الحالي وأتائب الحكومة بتزويد أعضاء مجلس النواب بنسخ من تقرير هذا الديوان الذي صدره تقرير عن النائب العام المتصرف لنقف على حقيقة ما يدور في الجهاز الإداري للدولة .

كما أنني أطالب بتصويب أوضاع المجالس العليا المشكلة والمنصوص على تشكيلها وتفعيل دورها أو دمجها أو أي إجراء يمكن أن يجعل منها حقيقة لا عنواناً ومثال ذلك المجلس الأعلى للتكوين والمجلس الأعلى للأعلام والمجلس الأعلى للبيئة والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا وغيرها .

وأطالب بتشكيل لجنة برلمانية لمتابعة المشاريع الحكومية لنضمن سلامة استخدام المال العام وعدم إهداره وإبعاده عن تحقيق مصالح أشخاص أو جهات متنفذة .

سادساً : مطالب محافظة الكرك

دولة الرئيس

حضرات الأخوة النواب

مع علمي أن الموازنة معدة سلفاً لكنني اسجل هنا حقاً مكتسباً لمنطقتي ودائرتي الانتخابية وسأقوم خلال الأسابيع القادمة بمراجعة الوزراء المعنيين كل حسب اختصاصه ، وأود هنا أن اسجل هذا الحق في محضر عرني تحت قبة البرلمان حتى تكون أية حكومة مقبلة ملزمة وملتزمة بهذا الحق مستقبلاً إذا ما ذهبت هذه الحكومة .

وقيل إن أنني حديثي هذا وأصل إلى المطالب لدائرة الكرك التي أأمل أن تلقى من الحكومة كل العناية والاهتمام وقيل تعدادها أرجو أن تؤكد ثانية أن نسبة الفقر المدقع والمطلق في هذه المحافظة التي انتشرت بتمثيلها أمام مجلسكم الكريم تمثل أعلى نسب للفقر في المملكة على الإطلاق . ورغم توفر هذه المعلومات لدى الحكومة فقد جاءت

من عي والقصر وكثريا والربة والطيبة والجديدة وموميا .

ج- فتح مكتبي كهرباء في كل من قضاء عي وقضاء الصافي .

د- وضع حل جذري لمشكلة مياه الشرب في المحافظة خاصة في فصل الصيف وتجديد الشبكات التي بحاجة إلى تجديد .

هـ- صيانة البنايات المائية في قرى المحافظة وخاصة في كل من العراق وكثريا وعي والطيبة والعينا .

٢- الطرق ( بما فيها الطرق الزراعية ) :  
أ- الأسراع في توسعة طريق الكرك القطرانة لتصبح أربعة مسارب وذلك لطبيعة الطريق وكونها الطريق الوحيد الذي تسلكه السيارات لتعذر استخدام طريق الموجب الكرك في كثير من الظروف والأحوال .

ب- تعبيد الطرق النافذة التالية على سعتها ، طريق عي - الشهباء - الكرك - طريق مؤته - المزار ، طريق الطيبة - المزار .

ج- استكمال فتح طريق كثريا - الاغوار وزيادة المخصصات لها وتحويلها إلى طريق رئيسي بديل لطريق الحرزة أو رديف ويندرج ذلك على طريق الطيبة - الاغوار ، صرفا - الاغوار .

د- استكمال فتح وتعبيد الطرق الزراعية في كل من عي وكثريا ، والعراق وجوازا والطيبة والعينا وتجميع قرى الحرشة .

المخصصات الرأسمالية المقدرة لمحافظة الكرك في مشروع قانون هذه الموازنة لا تتناسب مع ما تعاني منه المحافظة من ارتفاع لمعدلات الفقر والبطالة وتدني في مستويات الخدمات العامة وضعف في مشاريع البنية التحتية فموازنة الحكومة اللامركزية في هذا العام تخصص لمحافظة الكرك حوالي ( ١١ ر ٢ ) مليون دينار كنفقات رأسمالية منها ٨٨٨ مليون دينار يمول من خزينة الدولة والباقي من القروض والمنح المنتظرة . فهذا الانفاق الرأسمالي المخصص للمحافظة عدا عن كونه يقل عما تخصص لها في موازنة العام السابق ، فإن حجم الممول منه من الخزينة لم يتجاوز ٨٣٪ من بند النفقات الأخرى لوزارة المالية والبالغ ٥ ١٠ مليون دينار والذي لا أعرف شخصياً عن ماهية هذا البند وعن الوجهة التي ينفق فيها .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الأكارم

إن انصاف محافظة الكرك وتعويضها عما تعانيه من تفشٍ لظاهري الفقر والبطالة في صفوف مواطنيها يقتضي تلبية الحكومة للمطالب التالية وهي غيض من فيض لن أذكر كل المطالب :

١- شبكات المياه والكهرباء :

أ - تحديث شبكات الكهرباء في كل من الكرك وعي والربة والقصر ، حيث أن جزءاً من هذه الشبكات تم استلامها من البلديات وبالرغم من الجهود التي بذلت فإنها بحاجة إلى التحسين .

ب- نقل شبكات الكهرباء المتعارضة وبخاصة ذات الجهد المتوسط والعالي في كل

- ٣- السدود المائية والجسور وشبكات الصرف الصحي :
- أ- إنشاء سدود مائية على الأودية التالية وذلك لصالحيتها مثل هذه السدود ولحجم الأراضي التي ستروى منها وهي :
- وادي العقيلي في بلدة عي ، وادي شهوان في بلدة العراق وادي سريد في بلدة الطيبة .
- ب- معالجة الرضخ المأساري الناتج عن تدفق مياه السيول والأمطار في فصل الشتاء في بلدة عي ، والطيبة حيث تدهم السيول المنازل والبساتين .
- ٤- البلديات والدوائر الحكومية :
- أ- ترفيع قضاء الصافي الى لواء نظرا لبعده عن المركز .
- ب- استحداث مديرية ناحية في بلدة الطيبة .
- ج- ترفيع مجلس قروي جوزا الى بلدة وذلك للكثافة السكانية ولتطوير الخدمات في هذه البلدة .
- د- الاسراع في بناء وتجهيز مركز طبي عي وتحويله الى مركز شامل لحين البدء في وضع دراسات لمستشفى قضاء عي .
- هـ- دعم مركز صحي كزبا بطبيب اسنان ، وفتح مركز أمومة وطفولة .
- و- استكمال فتح الدوائر الحكومية التالية في قضاء عي :
- ١- مؤسسة استهلاكية مدنية .
- ٢- فرع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية
- ٣- وحدة اشراف تربوي في قضاء عي
- ٤- فتح محكمة شرعية في القضاء
- ٥- فتح مكتب للتنمية الاجتماعية
- ٦- فتح فروع لصندوق المعونة الوطنية وصندوق الملكة علياء .
- ز- تعديل نصيب البلديات من المحروقات لا على أساس الكثافة السكانية فحسب بل على أساس الطبيعة الجغرافية والكلفة الفعلية حيث أن فتح ١ كم في بعض المناطق المبسطة تكلف خمسة آلاف دينار بينما يكلف في المناطق الأخرى عشرة آلاف دينار ، انا اسكن في بلدة مؤته على سبيل المثال قد يكلف فتح ١ كم ، احد عشرة ألف دينار لكن اذا اردنا ان نفتحه ببلدة الطيبة او بلدة عي من قولي انه يحتاج الى ما لا يقل عن (٧٠٠) الف دينار لفتح وعمل جدار استنادي ثم وضع ابار لطبيعة الأرض لذلك ليس من العدالة ان توزع على اساس الكثافة السكانية بل لتجدد وزارة البلديات طريق لتوزيع على اساس التكلفة الفعلية لفتح هذه الطرق .
- ح- العمل على وضع الدراسات اللازمة لإنشاء مدينة صناعية متكاملة ورصد المخصصات لتجهيزها في موازنة العام القادم وذلك في منطقة اللجون من أجل تشجيع الصناعات في المحافظة مما يساهم في إيجاد فرص عمل جديدة واقنى على معالي وزير الصناعة والتجارة ان تشكل وفد فنياً لدراسة

- المنطقة واجراء مسح محاولة لوضع البنية التحتية لهذه المدينة لما لها من اثر على الحياة في هذه المحافظة .
- ط- نقل مقر شركة البوتاس العربية من عمان الى غور الصافي وابقاء مكتب ارتباط تسويقي لهذه الشركة فقط ولا داعي لأن تبقى الكوادر الادارية في هذه الشركة في عمان حيث التصدير والأنتاج كله يتم من منطقة الجنوب فما المحكمة ان يبقى مقر الشركة في عمان يكفي ان يكون لنا مكتب تجاري او مكتب تسويقي .
- ي- جعل محافظة الكرك دائرة هاتفية واحدة لتخفيف العبء على المواطنين من خلال تخفيض كلفة المكالمات الداخلية وتوسيع بعض المقاسم المكتظة كما في مقسم الزار .
- ك- تحويل دائرة تسجيل الكرك الى دائرة مستقلة كما في محافظة اربد وذلك للتسهيل على المواطنين .
- ل- استكمال بناء مدينة رياضية متكاملة في المحافظة وذلك أسوة بباقي محافظات المملكة من أجل النهوض بالحركة الرياضية والشبابية .
- م- فتح مدرسة المنطرة الأساسية في بلدة عي وذلك كونها كانت مقررة من أعوام سابقة .
- ن- تطوير أضرحة الصحابة الأجلاء بما يليق بها .
- ص- دعم جامعة مؤتة لتقوم بدورها وفصل الجناح العسكري عن الجناح المدني
- فصلا تاما ونهائيا ، واستكمال كافة الكليات في الجامعة عندما تصبح مدنية بالكامل .
- ض- دعم كل من بلدية الكرك وبلدية عي للقيام بمهامها وخدمة مواطنيها وباقي بلديات المحافظة .
- و- استكمال شبكة الصرف الصحي في بلدة مؤتة .
- دولة الرئيس
- الأخوة النواب
- أشكر لكم حسن استماعكم وارجو أن تدعموا مطالبي لمحافظة الكرك لما لها من ضرورة ملحة . وما ستحققه من تحسين وتيسير لحياة المواطنين في محافظة الكرك محافظة المجد والتاريخ .
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
- دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد احمد الكساسبه ، الكلمة الآن للسيد ابراهيم سمارة ، ولتحدث الذي يليه السيد سميح الفرح .
- السيد ابراهيم سمارة :
- بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
- دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام .
- السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،
- سبحانك اللهم ما أعظم حكمتك واجلها إذ يقول رسولك محمد صلى الله عليه وسلم اقتصد ولو كنت على نهر جار صدق رسول الله العظيم .

أما بعد : فيسرنني أن أقدم لمجلسكم الموقر ملاحظاتي على خطاب الموازنة ، ومطالي التي أرى أنها تحتل مكاناً الصدارة بالنسبة لدائرتي الانتخابية ، وبالنسبة لعموم مناهي أردنتنا الحبيب وذلك لارتباطها الوثيق بوجود الفرد والجماعة ، وعزة الوطني والمواطن على الشواء ، وهي :

#### أ. الملاحظات على الموازنة :

١. أشار خطاب الموازنة الذي قدمه السيد وزير المالية الى اختفاء العجز المالي التقليدي من مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ ، وهذا الجاز نعتز به . . . ولكنني أتساءل عن وجود أقطار فروض تستحق الدفع خلال عام ١٩٩٤ ، تبلغ بتجاوز ( ٣٠٠ مليون ) دينار لم يتم إدراجها في باب النفقات ، ويتم تمويلها من الفروض الداخلية والخارجية ، أفلا يعني ذلك أن هناك عجزاً في الموازنة لعام ١٩٩٤ يتجاوز مبلغ ( ٣٠٠ مليون ) دينار ؟ . . . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الموازنة توقعت تحقق منح منتظرة بقيمة ( ١٠٤ مليون دينار ) ، فإذا لم يتحقق ذلك أفلا يتم تمويلها من القروض ؟ نعم ، سيتم ذلك لا محالة ، وهنا فإننا نتحدث عن عجز مالي يتجاوز ( ٤٠٠ مليون ) دينار .

٢. أظهر خطاب الموازنة انخفاض حجم المديونية الخارجية وخدمتها نتيجة لالتزام الأردن بتطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، وتعاون الأسرة الدولية مع الأردن . ونحن إذ نقدر ما قامت به الحكومة من جهود كبيرة في هذا المجال ، فإننا

نخشى في ضوء حجم القروض المتوقعة الذي أشرث اليه في البند السابق أعلاه أن ينعكس ذلك على زيادة حجم المديونية ، وبالتالي زيادة أعباء خدمتها في المستقبل ، خاصة إذا استمر الحال بهذا الاتجاه في الأعوام اللاحقة .

٣. يلاحظ المتتبع للمبالغ المخصصة لدعم المواد التموينية في موازنة عام ١٩٩٤ والموازنات السابقة أن هناك سياسة عامة لتقليص الدعم تمهيداً لإلغاءه ، حيث تراجع المبالغ المخصصة للدعم من ( ٥٧ مليون ) دينار عام ١٩٩١ الى ( ٤٠ مليون ) دينار عام ١٩٩٢ ، ومن ( ٣٦ مليون ) دينار عام ١٩٩٣ الى ( ٣٠ مليون ) دينار عام ١٩٩٤ . وتجدر الملاحظة هنا أن الحكومة مستمرة في تخفيض المبالغ المخصصة للدعم ، على الرغم من الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، وعودة أكثر من ( ٣٠٠ الف ) مواطن بعد أزمة الخليج ، بالإضافة إلى تذبذب مستويات معيشة غالبية المواطنين نتيجة لارتفاع أسعار كافة السلع والخدمات خلال السنوات الماضية . واني أتمن توجة الحكومة بزيادة رواتب القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمتقاعدين وموظفي الخدمة المدنية والقضاة العسكريين والمدنيين ، وأمل أن يترجم هذا التوجه مع بداية السنة المالية لعام ١٩٩٤ . على ان تقوم الحكومة بإعادة النظر بقرار مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي القاضي بحرمان موظفي المؤسسة التقاعدين من الزيادات ، أسوة بالتقاعدين من موظفي الدولة لأن الغلاء الذي استدعى الزيادة لم يكن مقصوداً على فئة دون أخرى ، والأجل أن نساهي بين الجميع من أبناء الوطني الواحد .

٤. خصصت الحكومة في موازنة عام ١٩٩٤ مبلغ ( ٢٠٥ مليون ) دينار لتمويل صندوق التنمية والتشغيل سيتم توفير مبلغ ( ١٠٥ مليون ) دينار ضمن الباب الثاني للموازنة الرأسمالية ، أي أن مائة أولوية في هذه الموازنة هو مبلغ ( ٢٠٥ مليون ) دينار فقط ، فهل يكفي هذا المبلغ

للتراضع لتمويل احتياجات الصندوق في ضوء سياسته الطموحة الهادفة الى المساعدة في حل مشكلة البطالة ؟ خاصة إذا علمنا أن هذا المبلغ لن يوفر أكثر من ( ١٤٥٠ ) فرصة عمل ، وفقاً لما تشير اليه تجربة الصندوق خلال السنوات الماضية ، وعليه أرى ضرورة دعم الصندوق وتمويله بما يتلاءم مع الأهداف المتوقعة منه ، والواقع الذي تزداد فيه مشكلة البطالة .

٥. أشار خطاب الموازنة الى أن الأداء المالي الجيد لعام ١٩٩٣ يتوقع أن يحقق فائضاً في الموازنة العامة يبلغ ( ٢٦٠٣ مليون ) دينار ، وهذا أداء جيد ينسجم مع الحكمة القائلة : أن تزداد الماء بما أكتسب ، ولكنني أتساءل : هل ظهر هذا الفائض في الموازنة الحالية ؟ وإذا لم يكن كذلك فأين هذا الفائض ؟ وما كيفية التصرف ؟

دولة الرئيس ، الإخوة الزملاء النواب الكرام  
ب- الطالب :

١. تحويل مستشفى الرمثا الحالي الى مستشفى للحرق خاص بمحافظة إربد ، مع ضمان كل السبل والوسائل لمعالجة الحريق والتجميل ، وسر ذلك :

٢. عدم إمكانية تطوير المستشفى الحالي من حيث البناء والتجهيز ، والمساحة ليصبح

مستشفى يفي بحاجة اللواذ الذي يزيد تعداده عن ( ٨٠ الف نسمة ) ، وأقصى طاقة للمستشفى الحالي لا تزيد عن ( ٤٠ سرير ) .

٣. حاجة سكان اللواذ للخدمات الصحية ضمن مستشفى متكامل يفي بالأغراض التي لا بد من توافرها لتأدية دوره كمستشفى ، وعليه لابد من بناء مستشفى حديث في حالة تحويل المستشفى الحالي الى مستشفى للحروق والتجميل . هذا بالإضافة الى إعادة فكرة بناء مستشفى في لواء بني كنانة الى حيز الوجود ، سيما وأن دراسات ومخصصات سابقة وضعت لهذه الغاية ، ثم توقفت .

٤. انشاء مركز صحي شامل في لواء الرمثا وإشراف كلية الطب في جامعة العلوم والتكنولوجيا .

٥. مع افتتاح مركز جمرك جابر الحدودي مع سوريا أطالب بالابقاء على مركز جمرك الرمثا الحالي ( مركز جمرك للركاب ) أي المسافرين بالسيارات والباصات ، وتخصيص مركز جابر للشحن والبضائع . حيث تملك الرمثا اسطول شاحنات ضخمة ، وانها أكثر مدينة للبنوك ، وأكثر بلدة دفعت وتدفع ضرائب ورسوماً جمركية لخزينة الدولة ، وانه لمن الحكمة أن نحفظ هذا المركز الحدودي الهام .

٦. الاهتمام بشبكات المياه والاتصالات ، والطرق الزراعية وإصلاح ما يمكن اصلاحه وتغيير التالف منها في لواء الرمثا وبني كنانة ، لا سيما طريق عقربا وطريق الخنية ( الحقة الأردنية ) وشبكة مياه قريتي عمراوة وعقربا وشبكة مياه حدود الرمثا ، وشبكة اتصالات عقربا .

هكذا من الأشهر

٨. مجال المجالس البلدية والقروية :

أ. رفع مجالس قرى عمراوة وعقربا وحريما الى مجالس بلدية لتوافر الشروط اللازمة .

ب. اعفاء البلديات من ثمان إنارة الشوارع كما كان عليه الحال قبل عام ١٩٨٨ م .

ج. اعفاء المجالس البلدية والقروية في المملكة من فوائد القروض البنكية .

د. زيادة حصص المجالس البلدية من عوائد المحروقات ، و أطلب الحكومة بزيادة مخصصات وزارة البلديات من المحروقات ليتسنى لها دعم المجالس البلدية والقروية في المملكة .

هـ . تخصيص نسبة مئوية للمجالس البلدية من مستحقات وزارة المالية من الضرائب الإضافية التي تستوفيها على المعاملات الرسمية .

ز. أطلب الحكومة باعطاء صلاحيات أكبر لرؤساء البلديات في المملكة ليتمكنوا من معالجة مخالفات الأبنية والاعتداءات على الشوارع العامة ، وإيقاف التوسع خارج حدود التنظيم على حساب الأراضي الزراعية .

٩. فتح طريق بطول ٧ كم من موقع مركز حدود الرمثا باتجاه البويضة حيث يلتقي مع طريق جابر ، علماً بأن الطريق مرشحة وبلزها التنفيذ ، وذلك للأهمية القصوى لها ، كما أطلب الحكومة إقامة السدود لجمع مياه الأمطار والأفادة منها للزراعة وسقاية الواشي في منطقة الرمثا والشجرة والمناطق الصحراوية .

١٠. تفويض بعض أراضي الخبية فوقاً على المواطنين لغايات السكن ولغايات توسيع

٤. إنشاء مدرسة مهنية للذكور ودعم الأندية الرياضية في لواء الرمثا ، والاتحادات الرياضية ، وتشجيع المبدعين في هذا المجال ، وإنشاء الملاعب الرياضية في مختلف مناطق المملكة .

٥. معالجة وضع المدارس ذات الفترتين أو ذات الأبنية المستأجرة في الأردن عامة ، بحيث تنجز خطة الأبنية المدرسية للتخلص من دوام الفترتين والأبنية المستأجرة في وقتها المحدد ، أقصد تلك الخطة المتفقة عن المؤتمر الوطني الأول للتطوير التربوي الذي عقد في أيلول عام ١٩٨٧ م .

٦. إعادة النظر في أسس التعيينات في الوظائف الحكومية المعمول به للسنوات ٩٣، ٩٤، ٩٥ ، بحيث تخصص نسبة ١٥٪ لخريجي ما قبل سنة ١٩٨٤ . لأن هذه النسبة مع نسبة الـ ٥٪ المخصصة للحالات الإنسانية ، تغطي جميع الشرائع من طالبي التوظيف ، وفي هذه الحالة تبقى نسبة ٨٠٪ لخريجي سنة ١٩٨٤ فما فوق ، مؤكداً ان هناك أوضاعاً إنسانية تستدعي الانتباه وتستدعي المعالجة ممن لم يعملوا لا في داخل المملكة ولا في خارجها ، ولا ذنب لهم في أنهم لم يفتتوا ولم يلفت لهم أسوة بزملائهم وزميلاتهم ممن تخرجوا معهم وبعدهم من الجامعات وكليات المجتمع ، وأن هؤلاء لهم حق المواطنة واجباتها كما لغيرهم ، ولا مبرر لعدم المساواة بينهم جميعاً .

٧. التأكيد على الحقوق المختلفة للعمال ، من تحديد الحد الأدنى من الاجور والتمتع بالاجازات وتوفر التدريب والتأهيل لهم ، وتطبيق الضمانات المختلفة لهم كالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتأمين ضد إصابات العمل .

الاستثمار الزراعي في هذه المنطقة .

١١. السماح باستيراد السيارات الصغيرة لموديلات ما قبل العشر سنوات بدلاً من الخمس تيسيراً على المواطنين . والعمل على تخفيض الضرائب على سيارات الشحن الاردنية الداخلة الى لبنان ، حيث تتقاضى الحكومة اللبنانية مبلغ (٣٠٠ دولار) عن كل شاحنة اردنية تدخل الى لبنان ، بينما تتقاضى الحكومة مبلغ (٧٥ دولار) عن كل سيارة داخلة للاردن وذلك للمعاملة بالمثل .

كما أطلب الحكومة بتطبيق الحملات الحرة المعمول بها حالياً على الناقلات المحملة من وإلى المملكة وداخلها . دون استثناء ، وذلك حفاظاً على سلامة السائقين والطرق .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب الكرام ، ...

١٢. نجحت الصناعات السورية الاردنية المشتركة بالمركب والسجاد ، فأرى ضرورة تشجيع وإقامة مصانع كهربائية وغذائية ، وصناعات عطور ومواد تجميل اردنية سورية مشتركة ، بل أقترح ما هو أوسع من ذلك إقامة تعاون اقتصادي ضمن المشرق العربي يضم سوريا والاردن ولبنان والعراق والأراضي الفلسطينية الحرة ، للحفاظ على اقتصاد عربي مشرق يحفظ لهذه البلدان خصوصية عربية وقوة اقتصادية يكتب لها الصمود في وجه الغزو الاقتصادي بدلاً من بقاء اقتصاديات عربية اقليمية هزيلة متقوقعة على ذاتها القطرية الضيقة ، وأن يكون للقطاع الخاص دور كبير فيه .

١٣. تشجيع زراعة ٢٠٪ من الأراضي

الزراعية بالأشجار المثمرة ، والمناطق الوعرة والجبلية بالأشجار الحرجية ، فالصناعات الغذائية ذات المصادر الشجرية باتت حاجة غذائية ملحة ، شأن الصناعات الغذائية الأخرى ثم ان حاجة المنطقة للأخشاب على اختلافها تتزايد يوماً بعد يوم ، فلماذا لا تعمل وزارة الزراعة على تفعيل تحريج المناطق الواسعة ببعض أنواع الأشجار التي تزرعها وترعاها الدول التي تُصدّر لنا تلك الأخشاب وخاصة التي لا تحتاج الى كميات خاصة من المياه ، والتي تُفيدنا على الأقل في منع التربة من الانجراف ، بالإضافة الى تجميل الأردن بالقضاء ، على التصحر والقحط ، وبتنقية أجواء البيئة وتحويلها الى مصارف ومنتزهات .

١٤. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسة الضمان الاجتماعي في إستغلال الأماكن السياحية في الأردن مبتدئاً من الرمثا ، وحتى الحمة وام قيس وبيت رأس والأغوار ومرتفعات عجلون والسلط والكرك ومادبا ومعاني ووادي موسى وجرب الدراويش والعقبة ومختلف مناطق الفرق ...

دولة الرئيس ، الاخوة الزملاء

١٥. لا بُد من التفكير بإنشاء مصانع تملكها الحكومة والقطاع الخاص لمعالجة النفايات ، والمياه العادمة والصرف الصحي ، الأول لمنطقتي عمان والزرقاء ، والثاني لمنطقة إربد والرمثا والمفرق ، والثالث لمنطقة السلط ، وهكذا في باقي مناطق المملكة ، فالبيئة النظيفة والحاجة الى المياه ضرورة حيائية لا غنى عنها ، فالنقطة متى سبقت الرمثا ، والاكيدر ، والحربة السنرا ، تعاني مما تعانيه من أذى ومكاره

هكذا من الأشغال



وأضرار تؤذي أنساقها كبيرة وصغيرة كما تؤذي حيواناتها وتلوث نباتها وأجواءها على مدار الفصول الأربعة ؟

١٦. زيادة عدد صوامع الحبوب ومراكز تخزين اللحوم والدواجن ، وهذا أبسط حق للمواطنين بأمنهم الغذائي ، وحمايتهم من نقص المواد الغذائية وتقلبات الأسعار ، وحماية أصحاب مزارع المواشي والدواجن وأصحاب المصايد الزراعية ، مثلما هو تشجيع لهم لمطاع أكبر في ضوء ثقة أكبر .

١٧. تفعيل دور وزارة الأشغال العامة بالتعاون مع سلاح الهندسة الملكي لتنفيذ المشاريع الحكومية في الابنية وشق الطرق وبناء الجسور ، وأسأل هنا: أليس بمقدور وزارة الأشغال وسلاح الهندسة الملكي أن يُنفذ طريق لارد - جرش - عمان بصورة أفضل وبمدة أسرع ؟ وكم ستكون خزينة الدولة عندئذ بالتعب إلى ما سيدفع للشركات والمقاولين ؟

١٨. مراقبة أسعار البيع لكافة السلع والمواد التموينية والغذائية للحد من الجشع واستغلال المواطن ، ولتجعل لقمة العيش الشريف أسهل على المواطن ، لنحد بذلك من المخالفة والحدق الطبقي وكذلك الجريمة .

١٩. تشجيع فتح مصانع لصناعة أفرولات المهندسين والعمال في المصانع والمناجم وفي حقول الميكانيك وعمال أمانة العاصمة والبلديات ، فحجم استيرادنا لهذه المواد للعمال في القوات المسلحة والبناء والطارات والفوسفات والبوتاس والأسمت وإمانة عمان الكبرى والبلديات كبير جداً .

٢٠. وضع التشريعات اللازمة للحد من التوسع الأفقي في البناء ، وتشجيع التوسع العمودي حفاظاً على الأراضي الزراعية ، وتوفيراً للخدمات والمواد المستخدمة . في ذلك من أنابيب مياه ، ومجار ، وشبكات كهربائية ، وكوابل هاتفية ، ومواد انشائية .

٢١. حوادث السير : لا بد من إجراء دراسات وأبحاث للوقوف على أسبابها ومعالجتها بأسلوب علمي ، فالخسائر الوطنية في الأرواح والإعاقات بالإضافة إلى الخسارة المادية والاقتصادية تستوجب المعالجة الجادة ، ولا بد هنا من التأكيد على سلامة وصحة السائقين الجسمية والعقلية والأخلاقية والنفسية سواء أكانوا يقودون سيارات خاصة أم عمومية .

٢٢. وضع الشخص المناسب في المكان الإداري والقيادي المناسب لأن المدير المدع في إدارة شؤون دائرته البشرية والمادية يُثقل الهدر في الطاقة والجهد والنفقة ، بينما المدير غير الفعال يقود إلى التسيب والهدر والضياع وعدم الجدوى ، مع التأكيد على الإنصاف الصادق منهجاً وعملاً لا قولاً وإقناعاً .

دولة الرئيس ، الأخوة الزملاء النواب الكرام ،

أخيراً فأنتي أطالب بالترشيد وعدم الإسراف في الإنفاق على الاحتفالات الرسمية ، كما أطلب بالتحفظ على ملحقات الموازنة ما لم تكن تنعكس مبررة لخطط وبرامج طموحة أكثر من الواقع المالي المخصص لها . . . فالانقضاء في النفقة نصف

العيشية ، وأن ترد الماء بماء أكيس . . .

و (انقصد ولو كنت على نهر جار)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

• وهنا تولى النائب الأول لدولة رئيس المجلس الدكتور عبد الرزاق طيشتات الجلسة •

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس: وعليكم السلام ، شكراً للسيد ابراهيم سمارة ، والكلمة الآن للسيد سميج الفرخ ، المتحدث الذي يليه السيد محمد عوده انجادات .

السيد سميج الفرخ :

دولة الرئيس ، الزميلة المحترمة ، الزملاء الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بصفتي أحد أعضاء اللجنة المالية لهذا المجلس الكريم فقد اطلمت وناقشت مع اللجنة ومعالي وزير المالية قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ غير أنني لم أجد في هذه الموازنة ما يشير إلى رصد مخصصات محددة لتنفيذ الطريق الممتدة ما بين مثلث الياودة حتى مدينة مادبا وبمسرين علماً بأن هذه الطريق كانت قد ادرجت مع عدة طرق في المملكة لعمل دراسة ومخططات لتنفيذها في عام ١٩٨٢ وتحديداً في دورة المجلس الوطني الاستشاري الثالث وقد علمت بأن كافة الطرق المماثلة قد انجزت منذ عدة سنوات عدا الطريق التي اشترتها إليها علماً بأن الطريق الحالية تسببت في كثير من الأحيان بعدة حوادث سير مروعة ذهب ضحيتها عدد من أبناء لواء مادبا . كونها منذ انشأت وهي في

مسررب واحد ضيق مقارنة مع كثافة السير المار بها حيث ان عمليات الاصلاح والتوسع على اكتاف هذه الطريق لا تفي بالغرض المطلوب أخذين بالاعتبار أن مدينة مادبا من المدن السياحية الهامة في المملكة مثلها مثل مدينتي البتراء وجرش وما من سائح وافد إلى الأردن الا ويوزرها وبشكل متواصل على مدار العام ، بالإضافة إلى أن هذه الطريق تشكل معبراً إلى منتجج حمامات ماعين السياحية العلاجية ، وهنا أجد نفسي ملزم ان أوجه كلمة إلى صاحبي المعالي وزير المالية ووزير الأشغال العامة لقد لاحظت انه رصد مبلغ ( ٣٢،٤٢٥،٠٠٠ ) مليون دينار نفقات رأس مالية لوزارة الأشغال العامة ، لم أجد ما خصص للواء مادبا كاملاً سوى مبلغ ( ٤٥٠ ) ألف دينار موزعه على أربع طرق وهذه الطريق الرئيسية السياحية لم يشملها أي شيء كان فقط اردت التنويه إلى صاحبي المعالي الكريمين ، كما وان موضوع انشاء مستشفى حديث في مدينة مادبا او شراء مستشفى النديم أصبح ضرورة ملحة حيث ان المستشفى الحكومي الموجود حالياً لا يحقق الغرض المطلوب مع احترامنا وتقديرنا الكبيرين لكادره الطبي والعمال فيه وذلك لقلة عدد الأسره وافقاره للأجهزة الطبية الحديثة اللازمة وهكذا أصبح المستشفى الحالي صالحاً لأن يكون مستوصفاً طبياً متقدماً فقط . ان رصد مبلغ ( ١٥٠٠،٠٠٠ ) مليون ديناراً في مشروع قانون الموازنة لهذا العام من اجل شراء مستشفى النديم المتطور والمقام على مساحة ستة عشر دونماً مع اجهزته الطبية الحديثة لا يكفي ثمناً له علماً بأن بناء مستشفى جديد وعلى نفقة الحكومة بنفس المواصفات قد يكلف اضعاف هذا المبلغ تأمل ان تسارع الحكومة

هكذا من الأشغال



السيد محمد الذويب .

السيد محمد عوده انجازات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الاخوة الكرام ،

يسرني في بداية مناقشة الموازنة المالية لهذا العام ، ان اقدم جزيل الشكر والرفق الى باني نهضتنا جلالة الملك المعظم ، وولي عهده الأمين، ورئيس واعضاء اللجنة المالية ، على الملاحظات القيمة التي ظهرت من خلال التقرير الذي تم الاستماع اليه .

دولة الرئيس ، الاخوة الكرام

انني اؤيد توجهات الحكومة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة ، ونامل أن نرى الاجراءات العملية تأخذ طريقها في التنفيذ ، لتساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين ، وكذلك الاستمرار في دعم المواد التموينية الاساسية ، وباسعار تتناسب مع دخل المواطنين، وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة ، لتقليص الفوارق الاجتماعية ، وزيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين من مدنيين وعسكريين ، واقامة مشاريع انتاجية وطرق زراعية تعتمد على العمل اليدوي لايجاد فرص عمل للمواطنين ، وتوسيع مظلة التأمين الصحي بحيث تشمل جميع المواطنين ، وتفعيل صناديق التنمية الاجتماعية لمساعدة الأسر الفقيرة ، وانني اطالب الحكومة بان تلتزم الشركات المتواجدة في الجنوب بالمساهمة العملية في التخفيض من البطالة التي يعاني منها الكثير من ابناء البادية الجنوبية ، وذلك بأنشاء صندوق

الموقرة الى اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود واذا لم يتم الاتفاق مع اصحاب المستشفى لشراؤه رصد المبالغ الكافية لبناء مستشفى حكومي حديث نظراً للحاجة الماسة اليه .. اما موضوع انشاء كلية مجتمع متوسطه في مدينة مادبا فهي ضرورة ملحة حيث ان امتداد مدينة مادبا التربوي يصل حتى مشارف وادي الموجب .

كما ونطالب الحكومة الموقرة باتناء كلية زراعية حيث ان لواء مادبا يعتبر من المناطق الزراعية الهامة في المملكة ، كما اننا في مدينة مادبا واللواء نطالب برقع هذا اللواء الى محافظة وقضاء ذيبان الى متصرفيه من اجل تقديم كافة الخدمات وانجاز المعاملات على مختلف اشكالها بعيداً عن المركزه وهي سياسة الحكومة الحالية .

حيث تبلغ مساحة اللواء (١٠٦٩.١٤٦) دونماً ويبلغ عدد السكان (١٣٠.٠٠٠) نسمة كما ويوجد في اللواء وحدتان إداريتان وأربع وحدات أمنيّة وثمانيّة وثلاثون دائرة حكوميّة وثمان وحدات تنمويّة وستة مجالس بلدية وثلاثون وعشرون مجلس قروي ومائة وخمسة وثلاثون مدرسة كما ويوجد سبعة مصانع حديثة مما تقدم فإن مطلب رفع اللواء الى محافظة أصبح ضرورة ملحة آملاً من المولى عز وجل ان يوفقنا جميعاً في خدمة الوطن والأمة تحت ظل الراية الهاشمية المظفّرة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس : شكراً للسيد سميح الفرح ، الكلمة الآن للسيد عوده انجازات ، المتحدث الذي يليه

نوعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والخدمي خير مثال .

دولة الرئيس ، الاخوة الكرام

ان اتساع الرقعة الجغرافية لمنطقة البادية الجنوبية والتي تشكل حوالي ( ٥٠ ٪ ) من مساحة البادية ، حيث تبدأ من القطرانه شمالاً حتى العقبة جنوباً ومن وادي عربه غرباً حتى المدوره شرقاً ،تشمّل حوالي ( ٦٠ ) ستين تجمعاً سكانياً موزعة على محافظات الجنوب .

أن هذه المنطقة على الرغم من اتساعها وحاجتها لبعض الخدمات الاساسية نجدها لحد الآن لم تأخذ نصيبها من التنمية الشاملة ، حتى ان موازنة هذا العام جاءت دون مستوى الطموح ، حيث ان ما خصص في النفقات الراسمالية لا يتجاوز ( ٥ ٪ ) من قيمة ما هو مخصص للمركز وبقية محافظات المملكة ، ان هذا المبلغ اذا ما قورن مع متطلبات المنطقة نجده ضئيلاً، ولم يراع الأولويات والاحتياجات المطلوبة للتنمية .

لا ننكر الجهود الحكومية التي بذلت في الماضي من حيث توفر بعض الخدمات الاساسية، ولكنها لا تزال دون المستوى المطلوب ، حيث نجد ان معظم مناطق وادي عربه ينقصها مياه الشرب والكهرباء والاتصالات الهاتفية والعيادات الصحية ، وكذلك قرى قضاء القويه وقرى الشراه والجفر ينقصها الاتصالات الهاتفية والعيادات الصحية وما هو متوفر منها لا يلبي الحاجة الضرورية للمواطنين .

أنّ التعليم في البادية الجنوبية على الرغم

تتمة استثماري يساعد على ايجاد فرص عمل من خلال اقامة مشاريع تنمية صغيرة ، وكذلك اعطائهم الاولوية في التعيين لدى هذه الشركات العاملة ضمن مناطقهم الجغرافية ، وايضاً اولوية التعيين في الوظائف العامة وكذلك اطالب الحكومة بتفعيل دور ديوان جهاز الرقابة والتفتيش ، ليؤدي المهام الموكولة اليه اما بالنسبة لقواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية ، فانها تستحق منا كل الدعم والتقدير ، لئلا يدور المميز في خدمة الوطن والمواطن .

دولة الرئيس الاخوة الكرام

تشكل البادية الاردنية التي تغطي المناطق الشرقية ( ٨٠ ٪ ) من مساحة المملكة بعداً استراتيجياً لتطلعات الدولة في المستقبل ، وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة إلا أن الفوارق التنموية متباينة بين المناطق ، وتعتبر منطقة البادية اقلها حظاً في التنمية ، حيث تعاني من الفقر والبطالة، و الهجرة الى المدينة والجفاف والتصحر وقلة المياه والمراعي ، وفرص التعليم الجامعي ، وجميع هذه الامور تتطلب المعالجة ، ولكن على الرغم من اهميتها فاعن التلم البادية ، لا يزال يفتقر الى التخطيط للدروس لاستغلاله في مجالات التنمية بايادها المختلفة ، وذلك بسبب تداخلها ادرياً مع معظم محافظات المملكة ، ولا يوجد جهة معنية بالتخطيط والتنسيق بين النشاطات القطاعية المتعددة في المحافظات ، ولهذا انني ادعو الى ايجاد اطار مؤسسي يشرف على التنمية في اقليم البادية وفق خطة وطنية متكاملة تجلّد الأولويات على ضوء الاحتياجات ، ولنا في تجربة سلطة وادي الاردن والنجاح الذي حققته مجال التنمية وما احدثته من نقلة

كلنا من الأشهر

من وجود خطة التطوير التربوي لا يزال مخرجاته في المرحلة التأسيسية والثانوية ضعيف ، ويعود ذلك لأسباب كثيرة من أهمها حالة وتوعية الأبنية المدرسية ووضع المعلمين وعدم استقرارهم في ظل غياب الحوافز التشجيعية، لذا اطالب الحكومة الموقرة ان تعمل على تحويل مدرسة القطرانة والحسا والهاشمية والريشه والمدوره والحميمه والراشدية الى ثقافة العسكرية ، اما فيما يتعلق بالتعليم الجامعي ، ارى من الضروري فتح بعض الكليات الجامعية التابعة الى جامعة مؤتة في محافظة معان ، وكذلك ربط العملية التعليمية بحاجات المجتمع المحلي .

اما فيما يختص بالزراعة ومياه الري يتطلب الأمر اقامة السدود والخفائر لتجميع المياه من اجل استغلالها للزراعة واقامة المحميات الرعوية ، للتشجيع على تربية الثروة الحيوانية ، واجراء مسح وتصنيف التربة لغايات تحديد أوجه استغلالها ، وتطوير الاراضي الزراعية ، وصيانة مشاريع توطين البدو ، التي أنشأت قبل عدة سنوات ، حيث اصبحت حالياً في وضع غير مجدي بسبب غياب الرقابة والاشراف والارشاد الزراعي ، وكذلك توزيع مشروع القاسمية ووهيدة الزراعيين الى عشائر المراعيه والربايعة ، بوحدات زراعية تساعد في الاستقرار وتوفير لهم فرص العمل .

#### دولة الرئيس ، حضرات النواب

أن مناطق الدبسة وحوض الصوان والمدورة اراضي زراعية خصبة وتتوفر فيها المياه ، ويتم استغلالها حالياً من قبل بعض الشركات التي استأجرت هذه الاراضي من قبل

اولاً : ان تنقيد الشركات المتواجدة في هذه المناطق بالاتفاقيات المقدودة مع وزارة الزراعة ، بحيث تقتصر زراعتها على زراعة الحنطة ، كما هو متفق عليه ، وان لا تنافس صغار المزارعين بزراعة الخضروات والفواكه الموسمية .

ثانياً : ان يتم السيطرة على استهلاك هذه الشركات للمياه ، بحيث يخصص لكل منها كمية محددة ، تقوم باستغلالها في كل عام .

ثالثاً : اعطاء الأولوية لأبناء المنطقة في العمل بهذه الشركات .

رابعاً : تطوير الاراضي غير المؤجرة الى اهل المنطقة ، والسماح لهم بحفر الابار لتمكينهم من الاستقرار ، وايجاد مصدر لمعيشتهم .

خامساً : تقديم قروض ميسرة لاهل المنطقة من اجل اقامة مشاريع زراعية خاصة بهم .

#### دولة الرئيس حضرات النواب

اشكر الحكومة على وضعها الخطة الشاملة لتنمية وتطوير وادي عربه والتي لم تغطي بالتنمية الشاملة كما حظيت منطقة وادي الاردن ، ان الخطة تلبية حاجة المواطنين ولكنها تحتاج الى تمويل مالي والذي يظهره في

برفع مديرية ناحية الحسينية وناحية الحسا الى قضاء واستحداث مديرية ناحية في كل من الريفة والقطرانة والجفر ، وكذلك محكمة صلح في كل من القوية والريقة والقطرانة لخدمة المواطنين ، وتحويل بعض المراكز الطبية الى مراكز طبية شاملة لخدمة السكان في البادية الجنوبية ، نظراً لاتساع المنطقة وبعدها عن مواقع المستشفيات . وكذلك تقوية البث التلفزيوني في منطقة وادي عربه .

اما بالنسبة لمياه الشرب فان شبكة مياه القطرانة تحتاج الى تغيير ، وكذلك البئر الذي يزود البلدة بالمياه نظراً للملوحته ، وايصال المياه الى قرى الصالحية والشاركية والمزفر في قضاء القويه ، وقرية قطر في وادي عربه ، وتبديل شبكة مياه قرية الحميمه .

#### دولة الرئيس ، الاخوة النواب

اما فيما يتعلق بالاسكان تحتاج بعض عشائر البادية الجنوبية الى انشاء مشاريع اسكانية ، ليتمكنوا من الاستقرار بدل الترحال ، وتشمل عشائر البدول والقدمان والدمانية والمناجعه والطقاطقة والعمران ، وكذلك يوجد عدد من عشائر الأحيوات يقطنوا حول مدينة العقبة في براكيات من الزينكو او بيوت الشعر ، يحتاج المواطنون الى تخطيط وتنظيم تجمع سكاني لهم ، خارج مدينة العقبة وبالقرب من المنطقة الحرفية للمدينة ، توزع عليهم مقابل ثمن رمزي ، حيث ان امكانياتهم المادية لا تساعد على شراء الاراضي داخل حدود المدينة .

اما المراكز الشبابية والاندية الرياضية في البادية الجنوبية ، فأنها تحتاج الى زيادة اعدادها

موازنة هذا العام ، امل من الحكومة الموقرة أن تعمل على توفير المبالغ اللازمة لهذه الخطة ، للمباشرة في تنفيذها حيث يعيش المواطنون ظروفاً معيشية صعبة .

ان قرى قضاء القويه على الرغم من قربها من مدينة العقبة ، لم تستفد من المشاريع التي اقيمت في هذه المدينة ، وكان الاولى بأن يقام بعضاً منها في منطقة القويه ، ولذا أنني اناشد الحكومة باقامة مدينة صناعية في قضاء القويه ، وكذلك توسعات المنطقة الحرة ، حيث اشار عطفوة مدير عام مؤسسة المناطق الحرة قبل ايام الى وجود خطة استثماريه لتطوير المناطق الحرة بكلفة ( ٥٠ ) مليون دينار ، وكذلك الى تطوير وتوسيع المنطقة الحرة بالعقبة والتي تشمل ( ٦٥٠٠ ) دونم كم منطقة صناعية و ( ٢٠٠٠ ) دونم كم منطقة حرة تجاريه ، انني استغرب وضعها في مدينة العقبة والتي تعاني من صغر مساحتها ، فالاولى ان تقام في مناطق اللواء والتي تتوفر بها المساحة والخدمات الكافية لأقامة مثل هذه المنشاعات ، والتي تعتبر امتداد لمدينة العقبة .

اما في مجال الطرق بالبادية الجنوبية فانها بحاجة الى بعض الطرق الزراعية ، واهمها ربط الحميمة العباسية بالطريق العام ، وكذلك طريق القطرانة — النخيلة ، وطريق وادي موسى - وادي عربه (طريق نمله) واقام طريق دلاخه .

- وادي عربه (طريق مسعوده) وطريق الحسينية.

- العقبة .

اما بالنسبة للمراكز الادارية ، اطالب

وتوفير الكوادر الفنية المدربة لادارتها .

دولة الرئيس ، الاخوة الكرام

وفي الختام ، انني اناشد دولة رئيس الوزراء التكريم بتشكيل فريق عمل وزاري لتفقد البادية الجنوبية ، وادي عربه ، للاطلاع عن كثب على وضع المنطقة ، ومعالجة ما يمكن معالجته على ارض الواقع .

وفي النهاية اسأل الله سبحانه وتعالى ، ان يحفظ جلالة الملك المعظم ، وولي عهده الامين ، والله يوفقنا جميعاً لخدمة الوطن والمواطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد عوده انبادات الكلمة الآن للسيد محمد الذويب ، المتحدث الذي يليه السيد مفلح الرحيمي ، والذي يليه معالي السيد عبد الكريم النكبارتي .

السيد محمد الذويب :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وبعد . . .

معالي نائب الرئيس ،

الزملاء النواب الكرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

تعتبر الموازنة الاداة المالية والتشغيلية والتنمية والأمنية ، وإن كان المفهوم التقليدي

لها أنها تتضمن حساباً لانفاق وإيراد عامين يهدفان إلى تحقيق الإدارة والأمن ، لكن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية منها والعربية والدولية تجاوزت هذا المفهوم ، بحيث أصبح للموازنة بعد خاص ، يتجاوز الدور التقليدي ، وهذا ما يدفنا لمعرفة دور الحكومة المستقبلي في المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية للوطن ، ومراقبة حجم هذا الدور ، ومتابعته بقصد تحقيق الإنفاق الإيجابي والمساهمة مع اجهزة الدولة في البناء الاقتصادي والاجتماعي مع استمرارية تقييم مسيرة القرارات الاقتصادية المؤثرة .

يقودنا الحديث السابق إلى معرفة مجموعة من الحقائق حول مجموع الإنفاق في الموازنة ، ومقدار العجز المالي ، والإيرادات المحلية .

تقدر موازنة عام ١٩٩٤ بمبلغ ١٤٨٧ مليون دينار ، وينمو مقداره ٨٠٧٪ من حجم موازنة عام ١٩٩٣ ، وسيتم تغطية الزيادة في الإنفاق الإجمالي في مشروع موازنة عام ١٩٩٤ عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي .

وهنا لا بد لي وأنا بصدد المناقشة لمشروع الموازنة ، أن أتناول موضوع الإيرادات المقدرة ، في المشروع والبالغة ١٤٨٧ مليون دينار ، التي تشكل الإيرادات المحلية الجزء الرئيسي منها ، ٨٥٠٨٪ والمنح ١٠٪ والإيرادات الرأسمالية ٤٠٢٪ ، وتزيد هذه الإيرادات بنسبة ٨٠٧٪ عما كانت عليه في الموازنة المعاد تقديرها لعام ١٩٩٣ ، في حين تزيد الإيرادات المحلية بنسبة ٨٠٥٪ والمنح

بحوالي ٨٪ والإيرادات الرأسمالية بحوالي ١٦٪ .

وإذا نظرنا إلى بنود الإيرادات المحلية والإيرادات التي طرأت عليها بالمقارنة مع ما كانت عليه في موازنة عام ٩٣ المعاد تقديرها يتبين بأن الإيرادات من الضرائب على الدخل والأرباح تزيد بواقع ١١٪ ، وكذلك فإن إيرادات البرق والبريد والهاتف تزيد بحوالي ٢٠٪ ، ومن الرسوم بواقع ٩٠٥٪ كما يتبين ان باقي الإيرادات التي طرأت على البنود الأخرى تقل عن ٦٠٥٪ .

واعتقد ان هذه الزيادات تعكس نية الحكومة في رفع معدلات الضرائب والرسوم والإيرادات من البرق والبريد والهاتف خلال العام الحالي ١٩٩٤ بما في ذلك فرض ضريبة المبيعات التي لا تزال مداراً للنقاش والحوار وهي تشغل الآن بال الصناعيين والتجار والمستهلكين

لأنني أرى ضرورة مراجعة بنود الانفاق المقدرة في هذه الموازنة والعمل على تخفيضه في بعض البنود والحفاظ على مستواه في موازنة العام الماضي لنوفر بذلك ٣٠ مليون دينار وهو حجم الاقتراض الداخلي ، كما انني أقدر توجه الحكومة الموقرة الى تقديم الدعم للسلع الأساسية الى مستحقيه الحقيقيين وهو يتفق والتوجهات العامة للدولة في توفير فرص حياة افضل للمواطنين ، كذلك فإن التوجه لتسديد فوائد بعض القروض الداخلية والخارجية يعتبر مبنكاً اقتصادياً حميداً تشكر الحكومة على إتخاذها .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب الكرام ، ،

إنني ومن منطلق اليقين بدور الحكومة في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ وطننا ومسيرتنا ، وما تفرضه توجهات السياسات الدولية وخاصة في مجالات الانفتاح التجاري والاقتصادي وبروز تطلعات دولية جادة لإلغاء القيود على حركة رؤوس الاموال والسلع والأيدي العاملة ، وبالتالي تحرير التجارة الدولية وخاصة في مناطق العالم المتقدم والمركز فيها ثقل الكون الصناعي والمالي والتقني ، فإنني أؤكد ان اعباء بناء الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة القادمة ، يجعل من اداء هذه الحكومة وطاقمها الاقتصادي موضع اهتمام الرأي العام الاردني وخاصة المتابعين المحليين لكل أبعاد التطورات الاقتصادية التي اصبحت متلازمة وموازنة للتطورات السياسية .

من هنا فإنني بداية أؤكد على اهمية تعميق وتطوير ورفع ادوات الاتصال مع الحكومات والمؤسسات العربية والدولية والتي اقتنعت سابقاً وحالياً بأن الاردن بقيادته التاريخية الفذة قد تحمل ويتحمل الجزء الأكبر من المعاناة الناجمة عن ازمات المنطقة ، وأقرت هذه المؤسسات بضرورة تقديم المنح والمساعدات للاردن للمحافظة على صموده ودوره وادائه بالصورة التي تمكنه من الاستمرار والتقدم والارتقاء بالاداء .

ودعمه كدولة تعمل للوفاء بحاجات مواطنيها ، ومتطلبات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في عالم اليوم الذي يتسم بتسارع الاحداث وبعمق تأثيراتها .

هكذا من أهل

موقاتها .

٢- التركيز على التنمية الزراعية بدرجة كبيرة ،  
لتنتمكن من احلال المستوردات الزراعية من  
جهة وزيادة الصادرات منها ، ولا بد هنا من  
زيادة الاهتمام ودعم الابحاث الزراعية لانتاج  
محاصيل تتلائم مع الظروف المناخية وتوقعات  
نقصان المياه .

وأشير هنا وبجدية صادقة الى ضرورة  
ايجاد الحل السريع لمشكلة مديونية المزارعين  
والعمل على تصويب اوضاعهم بأسرع وقت  
ممكناً ، مع العناية الخاصة بالتوجه نحو  
التصنيع الزراعي وتوزيعه على المناطق  
وخاصة في الريف والبادية ، لتحقيق حقيقة  
عدالة التنمية وتثبيت السكان في مواقعهم  
والعمل على رفع مستوى ادائهم الوظيفي  
والعيشي . وهنا ارجو ان يعاد النظر في قوانين  
الاستثمار والافراض الزراعي لترتقي الى  
مستوى حوافز الصناعة والخدمات .

٣- الاهتمام بجهود التقيب عن المياه اللازمة  
للشرب والزراعة والصناعة والخدمات ،  
للمساعدة في التنمية الصناعية ، وخاصة في  
المدن الصناعية المزمع انشاؤها في محافظات  
المملكة ، ووضع خطة وطنية مدروسة وشاملة  
تضع في الاعتبار موضوع معالجة المياه  
المستعملة لتنتمكن من اعادة إستخدامها .

٤ - بذل جهود اكبر للتقيب عن  
النفط ، للتقليل من فاتورة النفط والاعتماد  
على الخارج ، وفي هذا السياق لا بد من  
العمل على ايجاد وسائل جديدة لحفظ الطاقة ،  
وهذا يقودنا للتركيز على ابحاث الطاقة  
المتجددة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، ولا

وتهدف الى اعطاء شعوب العالم كافة الحرية  
والقدرة على العيش بكرامة وإنسانية .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب  
الكرام ،

إنني أؤكد هنا ان الادارة الاقتصادية  
الكفؤة من الاهمية بمكان ، والتي لا بد من  
اخذها في سلم الاولويات ، وافضل وقت  
لذلك هو المرحلة الحالية من تاريخ بلدنا  
ومواجهة التحولات والتغيرات ، فالتعامل سلطة  
تنفيذية وتشريعية على اختيار الكفاء ووضعهم  
في الاماكن الوظيفية المناسبة ، فعلماء الاقتصاد  
والمال والتنمية يعتبرون في هذا الزمان الادارة  
احد عناصر الانتاج . ان الادارة الواعية الكفؤة  
والمسؤولة تستطيع ان تلغي الكثير من الهدر ،  
وتستطيع ان تحقق ارباحاً مجزية في توظيف  
رؤوس الاموال التي استثمرت في مشاريع  
الدولة ، وان تحقق علاوة على ما تقدم القدرة  
على تغيير الاجهزة للمزيد من العطاء وهنا لا  
بد من دور جديد وخاصة لاجهزة الاعلام  
بالعمل على نقل المجتمع من مجتمع استهلاكي  
الى مجتمع انتاجي .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب  
الكرام ،

من هذا الشطلق أؤكد على الثوابت  
التالية :-

١- تنمية الصناعات المحلية لتنتمكن من زيادة  
الصادرات الى اسواق جديدة غير تقليدية ، مع  
الاخذ بعين الاعتبار ان وضع السياسات  
التقديرية لدول الخليج العربي أصبحت من  
الوسائل التي يجب دراستها والتغلب على

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب  
الكرام ،

إن للقطاع الخاص دوراً رائداً وقيادياً ،  
وخاصة في هذه الظروف التي يعيشها الاردن  
والعالم العربي ، والتي تؤكد ان ما ينعم به  
الاردن من قيادة هاشمية اثبتت الاحداث  
قدرتها على الالتزام الوطني والقومي ، وسعيها  
لتثبيت قواعد مملكة على أسس من العدالة  
والأمن والحرية والديمقراطية ، وانتشار المبادرة  
الفردية والابداع الذاتي ، كذلك اثبتت كل  
المتغيرات ان راس المال في الاردن هو في  
موضع الصون والكرامة والحرية والحفاظ ، ولم  
يشهد تاريخ الاردن اي مساس بالحقوق الخاص  
والحرية الخاصة والاستثمار الخاص ، لذلك أرى  
الآن ايها السادة ان يعامل القطاع الخاص  
الاردني معاملة تتسم بالمرونة وبحجم الاعباء  
الملقاة على عاتقه ، وبالدور المؤمل ان يؤديه في  
المرحلة الحالية والقادمة .

وهذا ايها الاخوة هو وقت القطاع  
الخاص بل هو زمنه للخروج من الاختناقات  
والمساهمة بتقليل الاعباء عن موازنة الدولة .

وهذا الطرح الواضح والذي سبقتنا دول  
عربية كثيرة في ايلاته واحتضانه واستقطابه ،  
يدفعني الآن الى الطلب من الحكومة الموقرة  
ومن طاقمها الاقتصادي والاستثماري وضع  
صيغة جديدة لموضوع الضمان الاجتماعي ،  
مالاً واستثماراً . وتخطيط سياسة اجتماعية  
ودراسة مشاريع تنمية لتوظيف اموال الضمان  
فيها ، ولا بد من سحب او ابعاد اموال  
الاستثمار الخاصة بالضمان الاجتماعي من  
المشاريع الكبيرة والشركات الكبرى الى مواقع

بد من دعم مراكز البحث وخاصة ان هناك  
مركزاً ريادةياً معترفاً به عالمياً في الجمعية العلمية  
الملكية وصل بأبحاث الطاقة المتجددة الى  
مراحل متقدمة .

٥- يجب توجيه الانفاق العام الرأسمالي  
خاصة للمساعدة في إيجاد خطة وطنية شاملة  
لمشكلة البطالة التي أصبحت اكبر من قدرة  
الدولة وأكبر من استيعاب التخطيط المرحلي  
لحلها .

وأركز هنا على ضرورة التركيز على  
الاستثمار العام في المشاريع ذات الكثافة  
العالية الصغيرة والمتوسطة لتشغيل اكبر عدد  
من العمال والعاقلين عن العمل والباحثين عنه  
وفي نفس الوقت وضع برامج تدريب وإعادة  
تدريب متطورة وجديدة تتناسب والتغيرات  
الحاصلة في الاقتصاد الاردني والعربي ، ولذا لا  
بد من التركيز على وضع حزمة استثمارية من  
المشروعات القادرة على ايجاد مجالات عمل  
جديدة .

وهنا اشير بوفاء واحترام الى تجربة  
صندوق الملكة علياء للعمل التطوعي الاردني  
، وما قرأته وسمعته عن مشاريعه التنموية في  
انحاء المملكة ، والتي تساهم بعقلانية ووعي  
وتخطيط في استثمار المال لحل مشكلة البطالة  
والإيجاد فرص عمل محترمة لاهلنا وأسرتنا  
وخاصة في الريف والبادية والاغوار ، وإنني  
أرى في هذا المقام ضرورة تعميم هذا النهج  
ودراسته وتكثيره والافتداء به .

هكذا من الأشهر

جديدة ، الى توظيف جديد ، الى مناجات استثمارية ، تتفق وسعينا جميعاً لإيجاد خدمة استثمارية تساهم بل تعالج معالجة جذرية أزمة البطالة والفقر وما نسميهم الاقل حظاً .

نائب معالي الرئيس ، الزملاء النواب الكرام ،،

إنني كمواطن ونائب عن الدائرة الثانية ، والتي يشكل سكانها جزءاً غالياً من ابناء الوطن ، وتمتاز بالكثافة السكانية العالية ، وعدم الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة إليهم أسرة باقي مناطق امانة عمان الكبرى ، ومن مناطق المساواة في الحقوق والواجبات ، ومن مناطق تقرب المناطق الاقل خدمة ، من المناطق المشبعة بالخدمات ، فإنني ومن موقع التماس المباشر والمعايشة اليومية لاهلي واسرتي في الدائرة التي امنلتها واتشرف بالتعبير عن هموم وطموح اهله وسكانها ، وهي تشكل اطلالة عمان الجنوبية والشرقية ، اتقدم وبطلبات اعتبرها بديهية لأناس نريد ان نتواجد في مناطقهم الخدمات الرئيسية .

فسكان الدائرة الثانية وخاصة في جبل زوال وحي المنارة وام الحيران يحتاجون الى خدمات البريد والهاتف وآمل ان يكون نصيبهم في خطة وزارة البريد والاتصالات ما يناسب توزيع هذه الخدمات في باقي التجمعات السكانية في عمان الكبرى كما أرجو توفير كافة الخدمات في مناطق الدائرة الثانية والتي تشكو من الكثير منها . كذلك فإن الاخوة و الاهل الذين احدث الآن باسمهم وانتقل الى الحكومة الرشيدة بعض مطالبهم ، لعلهم بأن مشروع الموازنة قد أثمر وطبع وتقرر

، لكن أمني بوزارة التربية والتعليم يدفعني الى العناية باطفال منطقة إسكان بدر ، وتوفير مدرسة لهم .

وتعلمون ايها السادة ان مستشفى البشير الذي نكن لكل القائمين عليه ادارة وتطبيقاً كل الاجلال يستقبل اكثر من ٧٠٪ من مجموع الحالات المرضية في الاردن .

وهذا الوضع يستوجب وضع هذا المعلم الصحي في دائرة الاهتمام والعناية والتطوير ، فنسبة الاشغال للسير الواحد عالية جداً ونسبة من يشاهدهم الاطباء من أعلى النسب في العالم .

لذا أرى بل اطلب من وزارة الصحة ، ترتيب اوضاع المستشفى والعناية به من كل ما يشكو منه ، ليستمر في تقديم خدماته ويرتقي بدوره في توفير العلاج والاقامة ، والحفاظ على بقاء الكفاءات العلمية بين اروقته ، وهنا اركز على ضرورة العناية بالتقنية الطبية التي اصبحت صنواً للعقلية الطبية الاردنية التي تعتبرها وساماً على صدر الوطن نعتز جميعاً بها ونقدرها .

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب المحترمين ،،

يمر وطننا الاردن بأدق مرحلة في تاريخه المعاصر ، ويشهد بلدنا وهو في خضم الاحداث وفي موقع الصدارة منها ، تحولات وتحركات سياسية في غاية الدقة والتأثير ، وقد تفرض علينا اوضاعاً جديدة تتفق أولاً مع قناعاتنا والتزامنا الوطني والقومي بقضايا امتنا ، والتي لم نبتعد يوماً عن الانتصار لها ، والوقوف بكل قدراتنا امام ما يحيط بها من

عوامل التجزئة والفرقة . وإننا اليوم ونحن بصدد مناقشة الموازنة العامة للدولة ، ننظر الى المرحلة السياسية وابعادها بما يفرض العناية والتركيز على الموضوع الاقتصادي ، واعتباره اجدر بل اهم عناصر القوة والتعظيم لدورنا الذي يشهد له الامل والاصدقاء بالنقاء والوفاء بقيادة باني الاردن وراعي مسيرته الحسين المقدس ، حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس: وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمد الدوب .

الكلمة الآن للسيد مفلح الرحيمي ، والتحدث الذي يليه معالي السيد عبد الكريم الكباري .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ...

الزملاء النواب . . .

إن موازنة الدولة تعتبر من اهم القوانين التي تصدر سنوياً ، لانها تترجم بالأرقام كل توجهات وخطة وبرامج الدولة لعام واحد . ولذا فأنا مدعوين للالتزام بالموضوعية والحياد والنزاهة . ونحن نناقش مشروع قانون موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ ، بعيداً عن الشخصية والمزاوية وتسجيل المواقف .

وفي البداية . . . فأنا نسجل أن هيكلة هذه الموازنة كانت هيكلة جديدة في اعدادها

وتبويبها . . . وأن تطوراً جديداً قد طرأ على طريقة الاعداد المبني على توزيع مخصصات الانفاق على اسس جغرافية وحسب المحافظات . اذ خصص في هذه الموازنة حصصها من الانفاق الجاري والرأسمالي ، وبهذا جاءت هذه الطريقة بسابقة جديدة في اعداد موازنات الدولة . كما نسجل بأن زيادة ملحوظة طرأت على الإيرادات المحلية بحيث غطت هذه الإيرادات كامل النفقات الجارية وحوالي ٦٠٪ من النفقات الرأسمالية الائتمانية فهي نسبة قياسية لم يسبق لها مثيل . ونأمل أن لا تدفع شرائح عريضة من مجتمعنا الاردني ثمناً باهظاً لهذه الميزة . فالزيادة القياسية في الإيرادات المحلية لا تتوفر إلا من خلال اعباء ضريبة جديدة تتحملها شرائح وفئات من المواطنين في هذا البلد ، وما يهمنا في هذا المجال هو ان لا يتحمل المواطنون الفقراء ضرائب جديدة اكثر مما تحملوا . وان لا يؤخذ برنامج التصحيح الاقتصادي على انه الوصفة الشافية من كل داء .

فبرنامج التصحيح الاقتصادي الناجح هو البرنامج الذي ينطلق أولاً واخيراً من الاردن ومن امكانياته واحتياجاته وقدراته والذي ينطلق من تطلعات وطموحات الاردنيين ، انه البرنامج الذي يهدف منع الحلل الاقتصادي والاجتماعي بين فئات الشعب ويسعى لتحقيق التوازن واشاعة العدل الاجتماعي الذي يقرب التفاوت الكبير ويسد الفجوات بين شرائح وفئات المواطنين ، انه البرنامج الذي يخلق مناخات صحية لتشجيع الاستثمار الوطني وجريان الدورة المالية وخلق المشاريع الانتاجية وزيادة الانتاج الوطني . انه البرنامج

الذي يؤمن العمل لمستحقه والباحثين عنه .  
والبرنامج الاقتصادي التصحيحي هو الذي  
يحافظ على استقلال القرار الاردني والسيادة  
الاردنية كما يحافظ على كرامة الشعب  
الاردني . هذا البرنامج هو الذي يرتكز الى  
الثواب الوطنية التالية :

١- التوجه لتحقيق الامن الغذائي  
الوطني واعطاء القطاع الزراعي الأولوية في  
الحماية والرعاية والدعم . ودعم مستلزمات  
الانتاج بشكل مباشر لتخفيض الكلفة ودعم  
التسويق الزراعي بتحديد نسبة لا تقل عن  
٢٥% كتشجيع للصادرات الزراعية واعادة  
جدولة القروض الزراعية والاعفاء من الفوائد  
والاهتمام بالمؤسسات العاملة بالقطاع  
الزراعي .

٢- الحد من المظاهرة الاستهلاكية الترفيه  
واغلاق ابواب البلد امام المستوردات الترفيه  
التي تخلق امطاراً استهلاكية وثقافية غريبة عن  
مجتمعتنا وتشجيع الانتاج الوطني البديل  
واعطائه الحوافز التشجيعية المادية والادارية  
والتشريعية.

٣- الاستمرار بدعم المواد التموينية حفاظاً على  
الطبقات الفقيرة التي تستحق هذا الدعم  
وحماية لهم من غلاء الاسعار وارتفاع تكاليف  
المعيشة .

٤- معالجة مشكلتي البطالة والفقر من خلال  
ايجاد المشاريع الانتاجية المهنية والحرفية  
والزراعية للتوسعة والصغيرة الحجم ، وتوفير

التمويل واعطاء التسهيلات اللازمة لها من  
خلال صناديق ومؤسسات الاقراض  
المتخصصة.

معالي نائب الرئيس ، الزملاء النواب  
اطالب الحكومة معالجة انهيار المنظمة  
التعاونية والافلاس الذي تتعرض له . وحماية  
الجمعيات التعاونية من الآثار الناجمة عن هذا  
الانهيار ، وحل مشكلة موظفيها . والتأكيد  
على ادخالهم نظام الخدمة المدنية .

اما عن مطالب دائرتي الانتخاية المتمثلة  
بلواء جرش فأنتي الخصها بما يلي :

في الامور الادارية .

=====

١- ترفع لواء جرش الذي يبلغ عدد سكانه  
اكثر من ١٦٠ الف نسمة الى محافظة وانهاء  
هذا الموضوع الذي طال تداوله والحديث  
حول .

٢- احداث مديريات قضية في المناطق التالية:  
أ- قضاء قفقفا ويضم قفقفا ام الزيتون ، بليل ،  
كفرخل ، المشيرفه .

ب- قضاء الكتة ويضم الكتة ، ريمون ،  
ساكب نحل ، دين ، مخيم جرش ، مجده  
والحسينيات .

ج- قضاء برما ويضم المجدل ، همتا ، الجزازة ،  
عليمون ، وخشيبه والفوزاه .

د- احداث مديرية قضاء بقرى جنوب جرش  
تضم مرصع ، الرحمانية ، المنطرة ، تلعة الرز ،  
المصطبة ، وجهه .

٣- في الامور الصحية .

=====

١- توسيع مستشفى جرش الحكومي وازيادة  
اكثر من جناح له كونه المستشفى الوحيد في  
اللواء وتزويده بالكواذر والاجهزة وخاصة جهاز  
الكلى .

٢- تحويل مدرسة اسد بن الفرات الواقعة على  
مثلث قفقفا ، كفر خل لتصبح مستشفى يخدم  
القرى الشمالية من اللواء ، حيث أن المدرسة  
للكورة مكونة من ثلاث طوابق ، ولا يستغل  
منها سوى طابق واحد للمدرسة . ويمكن  
توزيع هؤلاء الطلبة على مدارس قراهم .

٣- انشاء مركز صحي شامل في بلدة مرصع  
ليخدم القرى الجنوبية من اللواء حيث ان  
الارض مستملكة من قبل وزارة الصحة .

٤- توسيع المركز الصحي الموجود في بلدة  
سوف ليصبح مستشفى مصغر لخدمة بلدة  
سوف والتجمعات السكانية حولها .

٥- توسيع مركز صحي برما ليصبح مستشفى  
مصغر لخدمة بلدة برما والقرى المحيطة بها .

٦- بلل العناية اللازمة والاهتمام بالمراكز  
الصحية الموجودة في كل من مخيم سوف  
ومخيم جرش .

٧- احداث مركز صحي اولي في قرى  
المصطبة وجهه .

٨- احداث مركز صحي اولي في المشيرفه .

٩- احداث عيادة صحية في قرى المشيرفه  
الغربية وام الزيتون وام قنطره .

٤- في مجال التربية والتعليم .

=====

١- زيادة عدد الغرف الصفية لكافة مدارس  
اللواء .

٢- زيادة عدد المقبولين من ابناء اللواء في  
الجامعات الاردنية .

٣- زيادة عدد المنح الدراسية المقدمة لابناء  
اللواء .

٤- انشاء كلية زراعية متوسطة وكلية سياحية  
متوسطة في اللواء .

٥- الاهتمام ببلدة قلعة الرز والاهتمام بمدرسة  
الذكر فيها .

٥- في مجال الاتصالات والخدمة  
الهاتفية .

=====

يعاني معظم اهالي لواء جرش من  
ضعف الخدمة الهاتفية في اللواء ، وبناء على  
ذلك فأنتي اطالب الحكومة :

١- المباشرة بايصال هذه الخدمة الى القرى  
 والتجمعات المحرومة وهي المشيرفه الغربية  
والمشيرفه الشرقية والمشيرفه الوسطى وام  
الزيتون وقفقفا وبليل ، وكفر خل ، ثغرة  
عصفور ، وجبا ، وقرع ، وام قنطره ، والكثير ،  
وام رامج ، وعينيه ، والحازية ، والرباشي ،  
والرشايدة ، والعبارة ، والنبي هود ، ودير  
الليات ، والكتة ، وريمون ، وساكب ، ونحلة ،  
ودين ، والحداة ، والمجدل ، والمصطبة ، وتلعة  
الرز ، وجبة ، والمنط ، والرحمانية ، ومرصع ،  
والدهامشة ، وبرما ، وخشيبه ، ومقبله  
والمجدل .



٢- توسيع شبكة الاتصالات الآلية في سوف ومخيم سوف ومخيم جرش والجباراه وجرش .

#### ٦- في مجال الأشغال العامة .

١- إعطاء لواء جرش نصيبه الذي يستحق من مخصصات الطرق الزراعية ١٩٩٤ .  
٢- زيادة مخصصات الطرق القروية .

٣- الاسراع ما امكن بانجاز طريق جرش / عمان الذي تأمل ان ينتهي العمل به في شهر اذار من هذا العام بناء على وعد الحكومة وبالمواصفات والشروط المتفق عليها بالعطاء ومتمنين جهود معالي وزير الأشغال العامة وزملاءه الكرام في هذه الفترة لانجاز هذه الطريق ومتابعتها اليومية لذلك .

٤- احداث مديرية اشغال عامة في لواء جرش .

٥- وفي هذا المجال مجال الطرق بأنواعها القروية والزراعية ، وأطالب بتنفيذ دور القوات المسلحة في فتح الطرق توفيراً على الخزينة وسرعة في الانجاز .

#### ٧- في مجال مياه الشرب

١- ايهال المياه لكافة التجمعات السكانية المحرومة مثل العبارة والحازية وام رابع .

٢- زيادة ضخ المياه لقرى اللواء حيث تعاني معظمها من شح المياه وانقطاعها لفترات متعاقبة .

#### ٨- في مجال الزراعة والتنمية الاجتماعية :-

١- توفير الآليات والمعدات الضرورية لاستصلاح الاراضي في اللواء والذي تتوفر فيه اراضي جيدة وصالحة للزراعة ولكن لا تستغل لعدم توفير اليات التعزيل والتسهيل وقلع الاحجار . مما سيزيد المساحات الصالحة للزراعة ويزيد الانتاج الزراعي .

٢- فتح مراكز بيطرية وتزويدها بالفنيين اللازمين والمطاعيم واللقاحات الضرورية للحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها .

٣- تخفيض اسعار الاعلاف بمعنى زيادة نسبة الدعم وتوفرها بكميات اكبر .

٤- احداث مكتب للتنمية الاجتماعية للقرى الجنوبية من اللواء .

٥- احداث مركز للتنمية الاجتماعية في القرى الشمالية من اللواء .

#### ٩- في مجال السياحة .

نظراً لما يمتاز به لواء جرش من مواقع اثرية وسياحية وطبيعية جميلة فائتي اطلب بالاهتمام بالسياحة في لواء جرش ودعمها ورعايتها وذلك من خلال الامور التالية :

١- انشاء فندق سياحي بمستوى جيد لاستقبال النزلاء السياح والزوار الذي يأتيون للمنطقة .

٢- تسويق جرش من الناحية السياحية على

المستوى الوطني والخارجي .

٣- الاهتمام بموقع البركين السياحي واثاقه من حالة التردّي والمكرهة الصحية ورصد المخصصات اللازمة لترميمه وصيانه وتطوير الموقع بشكل عام .

#### معالي نائب الرئيس

حضرات النواب المحترمين . . .

هناك مشكلة مزمنة منذ عقد الستينات في لواء جرش وفي بلدة المشيرة تحديداً حيث يعيش ثلاثة الاف نسمة في هذه البلدة يمتنعون الزراعة والثروة الحيوانية في موقع هذه البلدة المقامة على اراضي حرجية غير صالحة للزراعة ومنذ ثلاثة عقود لا زال هؤلاء المواطنون يعانون اشد المعاناة من غرامات الحراج وبدل المثل ويعانون من عدم الاستقرار وعدم البت في أمر سكنهم واتخاذ الاجراءات النهائية لتسجيل الاراضي التي يعيشون عليها باسمائهم . لذا باسم هؤلاء المواطنين اطلب الحكومة بأن تعمل على استقرارهم وانهاء عذابهم ومعاناتهم .

#### ١٠- في مجال الشؤون البلدية والقروية.

١- احداث مجالس بلدية في بلدة المصطبة ومرصع والمشيرفة ونحلة ودير الليات .

٢- احداث مجالس قروية في ام قنطره والمشيرفة الشرقية ( الاجنيدية ) .

٣- اعفاء المجالس البلدية والقروية من القوائد على القروض الممنوحة لها وجدولة هذه القروض لفترة طويلة .

معالي نائب الرئيس . . .

الزملاء النواب المحترمين . . .

تعلمون جميعاً اننا شركاء مصير في هذا الوطن وان اخوتكم في القوات المسلحة الاردنية الجيش العربي واخوانكم في الاجهزة الامنية الاخرى وفي اجهزة المؤسسات المدنية يعانون جميعاً من ارتفاع تكاليف المعيشة . ولا بد من التطلع اليهم بعين الرعاية والحماية لمواجهة هذا الغلاء بكرامة الرجال مثلهم مثل اخوانهم المتقاعدين من الجهازين العسكري والمدني . حيث اطلب بزيادة رواتبهم جميعاً زيادة ترفع من مستوى معيشتهم ومعيشة اسرهم وتحافظ عليهم لخدمة هذا الوطن العزيز .

والله أسأل ان يحفظ الاردن عزيزاً بقيادة صاحب الجلالة الملك المعظم قائد الوطن وباني نهضة الاردن الحديثة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس :  
شكراً للسيد مفلح الرحيمي ، الكلمة الأخيرة الآن لمعالي السيد عبد الكريم الكبريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : شكراً معالي الرئيس ، سأكون موجزاً اشد ما يكون الأيجاز وقبل ان ابدأ استسمح دولة الرئيس الوزراء ان ينظر صفحة (١٥) من مشروع قانون الموازنة بند ايرادات رسوم تصاريح العمل ، ليجد ان ايراد رسوم تصاريح العمل لعام (٩٢) هو (٩) مليون دينار وعام (٩٣) (٦) مليون دينار وتقدير (٩٤) (٧،٥) مليون لأين ان الأمر ليس كما صورته له المعلومة في منظومة حلقات الادارة الموثوقة .

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين

معالي الرئيس ، حضرة الأخت  
حضرات الاخوة المحترمين

تقف اليوم كما في كل يوم . . .  
مشدودي الهمة مرفوعي الرأس قليل زادنا . . .  
كثير خسادنا لا نزل مشغولين مسكونين بهم  
كبير واحد هو الوطن . . . واردة الحياة الكافية  
فيه وقتنا دائماً شهادة للتاريخ بعيدة عن موازنة  
الربح والخسارة نسلم بحكمة علوية ، أن  
وجود الأردن مرتبط بأداء دور تفرضه عليه  
رسالة النهضة ومتطلبات المستقبل . وانا وبقدر  
هذا الاداء سوف نكون وبقدر التضحية سوف  
نحقق الأهداف ونقدر قوة مناوئنا وعنفهم  
وجذوتهم نقدر ما يكون لادائنا معنى ولدورنا  
تأثير .

معالي الرئيس ،

عندما شرع الأردن بجمع الاحصاءات  
لاعداد أول برنامج وطني للتنمية الاقتصادية  
والاجتماعية للأعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٧ كان  
دخل الفرد حوالي ٥٠ دينار في السنة اي قبل  
دخل الفرد في المازمبيق لهذا العام . وكان  
يؤمل أن يؤدي تنفيذ البرنامج لرفع الانتاج  
اقتصادي من حوالي ٩٠ مليون دينار عام ١٩٩٢  
الى حوالي ١٤٤ مليون بحلول ١٩٦٧  
وبمعدل نمو قدره ١٠٪ .

هكذا كنا معالي الرئيس ، كنا بحجم  
(١٤٤) مليون عام ١٩٦٧ لتصل اليوم الى  
انتاج بحجم (٣٥٠٠) مليون وأن ما وصلنا اليه  
بتوفيق الله من تقدم وتطور ونمو ما كان ليحقق

لولا النظام العربي الهاشمي ، هذا النظام  
المتلائم مع العصر والواقع والشعب لا المنطبق  
على حرفة النظريات والمكبل بما عند الغير من  
تفسيرات وتطبيقات .

النظام الذي لم يضيّع حياة المواطنين  
بسب الصيغ والخطط . النظام الذي جرد  
حاجات الناس من السياسة ورفض رهن  
حياتهم بقضايا تتجاوز المواطن .

النظام الذي أدرك خطر هذا الرهن على  
خلفية أن المواطنين الذين تستثيرهم العقائد  
والمثاليات والخطط الى حد الأقفال قد تحركهم  
كذلك حاجات الحياة الى حد الثورة .

ويكفينا شاهد على ذلك ما يجري في  
بعض الدول الشقيقة والذين حركتهم حاجات  
الدنيا اساساً فاستعملوا الدين غطاء لممارسة  
العنف والتطرف والثورة .

الزملاء الافاضل ،

حديثنا اليوم هو حديث موسم سنوي  
يتناول موازنة المرغوب والمطلوب مع الممكن  
والمحسوب ولا بد بالتالي من وقفة عند هذه  
المحطة السنوية ولا بد من بعض التأمل في ما  
كان . . . وما صار والى أين المسار حتى  
نصل من خلال الحوار الديمقراطي الى موازنة  
الحاجة والضرورة من دون الغاء الآخر أو  
تجاوزه. فالديمقراطية الأردنية هي في الأساس  
ديمقراطية اجتماعية اقتصادية بالاضافة الى أنها  
سياسية .

هي ديمقراطية بين المناطق وبين الفئات  
تربط المناطق النائية والحاجة بالوطن وتسعى  
للتخفيف من الفوارق كي يبقى الأردن موحداً

للسنوات الأربع الماضية وانما لاختبار قوة  
الأرض التي تقف عليها ومقدار ما تليي  
حاجات وضرورات فعلية . ولم تعتمد اللجنة  
لونين فقط اللون الأسود واللون الأبيض في  
مناقشة سياسات وبرامج الحكومة أو في الحكم  
عليها أو حتى على نتائجها كما أنها لم تنطلق  
في دراستها من مواقف مسبقة ومزاجيات  
ومصالح خاصة بل تفهمت سجل المعطيات  
والظروف التي تم التخطيط ورسم السياسات  
وهندسة الموازنة على ضوئها . . .

واضيف أنه ما كان يمكن للجنة أن  
تصل الى تلك القناة المشتركة التي عبرت  
عنها الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير  
، لولا أنها ايضاً نفوساً صافية ، واستجابه عاليه  
من قبل الوزراء والمختصين واهص بالذكر  
اصحاب المعالي وزير التخطيط والمالية والتجارة  
والصناعة ومحافظ البنك المركزي ومدير  
وموظفوا وزارة الموازنة وكل أعضاء الفريق  
الاقتصادي . . .

وانني اذ اتفق تماماً مع كل ما ورد في  
تقرير اللجنة المالية فإنني أؤيد كذلك ما ورد في  
خطاب التجمع مؤكداً على أن اعتماد مبدأ  
التصحيح والاصلاح هو ضمان المستقبل طالما  
انه ابتعد عن شعارات الشكل وأمعن في  
الممارسة والتجربة . . .

فشرعية القوانين والشعارات والنظريات  
هو في النهاية قدرتها على اثبات صحتها في  
معزل التجربه ونحن في الأردن عانينا من أن  
كثيراً من القوانين والبرامج والخطط انما  
تستهدف ابرز الدمة باصدارها . ولا  
تستهدف التطبيق العملي ، والانكى انها بعد  
ذلك تحاط بهالة اعلامية كبرى تدور بعد ذلك

ديمقراطية تعترف بالتنوع والتعدد دون أن  
تجمل منها طبقات . ديمقراطية العدالة  
الاجتماعية والمساواة في حقوق الحياة  
وحقوق الخير والعمل .

ديمقراطية تسعى الى بناء دولة المستقبل  
والأمن الاجتماعي بدل دولة الماضي والأمن  
السياسي .

ديمقراطية تعبر عن مدى ثقة الحكم  
بمجموعة مؤسساته الدستورية التي تؤلف النظام  
النيابي الحر . . . وتؤكد ارادة الأردن المضي  
قدماً في توفير كل الضمانات ، لكفاله الحقوق  
الاساسية للأشخاص الأردني . . . بحيث  
يتكرر هذا البلد النموذج الذي لا تعتبر فيه  
الحكومة . . . السلطة امتيازاً شخصياً لها بل  
يتوفر لديها مفهوم السلطة ، والقانون ، والعدالة  
ولا اعتقد أننا والحكومة نقف على طرفي  
نقيض فيما اسلفت بل أننا كلنا في سفينة  
واحدة نطفوا معاً ونغرق معاً لا سمح الله ودون  
الدخول في تفاصيل الموازنة وفي محاولة  
للاقتراب من مفهوم موازنة الحاجة والضرورة ،  
لقد تشرفت بمشاركة اعضاء اللجنة المالية  
الذين امتلكوا من صفاء النفوس ، والهمم  
العالية والعقول الراجحة ، والذين جعلوا من  
المصارحة والمكاشفة سبيلاً الى الوصول الى  
حقائق الأمور ليسدد الطريق أمام سوء الفهم  
ومضاعفاته وتراكماته . . .

كما أنهم اعتمدوا اسلوباً رقيقاً في طرح  
الأسئلة البديهية من جديد ودققوا . . . وثم  
دققوا في الاسئلة والصيغ والاحتمالات  
والنتائج التي تترتب على أي حل ، وذلك ليس  
من قبيل التشكيك أو التراجع عن افكار وبرامج  
لولاها كانت تبدو راسخة (في تقارير اللجنة )



في حلقة مفرغة تسقط معها هبة القانون . . . وتسقط هبة الخطط والقرارات ، وتسقط هبة الحكم التي لا بد منها للديمقراطية التي نريد ويستقر في النفوس أمور أخرى أن الخط الملتوي هو أصلح المخطوط للوصول بين نقطتين وأن الخط المستقيم منزلق لليم . . .

معالي الرئيس ،

ومع ثقتي بحسن النوايا الا أن الطريق الى جهنم مرصوفه بحسن النوايا . . .

وليس لدى ادنى شك في خلوص نية الحكومة وامتلاكها الرؤية والخبرة ومنهجية العمل المتمرد على الروتين الاداري الاعتيادي والأمر يحتاج الى ترجمة ذلك الى ارادة سياسية للانتقال من دائرة رد الفعل والعمل والتنفيذ . وقد عبرت اللجنة المالية على لسان رئيسها عن استعدادها للتعاون والمشاركة في متابعة وتنفيذ التوصيات في حال اقرارها . وبالطبع في حال موافقة الحكومة على ذلك ترسيخاً للمشاركة في المسؤولية والمشاركة في الهم وتأكيداً لمحاسبة النفس . . . قبل محاسبة الآخرين .

حضرة الزميله ، حضرات الزملاء المحترمين

تمتزع المحبة بالحق كما في القلب الواحد . وتختلط الثقة بالنقمة كما في الفعل الواحد ويقتدر المحبة والثقة التي المسها في دائرتي الانتخاية لمنجزات النهضة الاردنية والأمل الذي يقدونه على تحويل العقبة الى منطقة حرة . . . فإن النقمة والحق النابعان عن استفحال البطالة وعدم تخصيص الأراضي للمواطنين الراغبين وباسعار معقولة . يكاد ان

يقود الشباب الى افاق تصعيديه تصل الى مشارف المخاطره . . . وذلك بالهروب من الواقع الى واقع أسوأ ، يعرف دولة رئيس الوزراء ما اعني بذلك ، وانني إذ اشكر دولة الدكتور المجالي على اهتمامه الشخصي في الموضوع الا انني امل ان يتطور الأمر الى الية تنفيذية تقوم من خلالها سلطة اقليم العقبة بتأمين الأراضي بمساحات واسعار معقولة لكل الراغبين من السكان المقيمين . ، أن تقوم مؤسسة مواني العقبة بالدرجة الأولى بالاضافة الى مصانع الأسمدة والفوسفات والاسمنت وسلطة الكهرباء واستيعاب العدد الأكبر من افواج الباحثين عن عمل وتأهيل الغير مؤهلين منهم . . .

وانني شخصياً لن اكد جهداً لاستمرار في التنسيق مع معالي وزير المالية لوضع برنامج عملي لاستمرار عملية التنظيم والتطوير للاراضي ، طالما أن معالي يمي مخاطر تحويل العقبة الى مدينتين واحده للانباء واخرى للأشقياء . . . كما وأرجو وأتمنى ان يتم رفع درجة التنسيق بين الخدمات الطبية الملكية ووزارة الصحة لتأمين كافة الاختصاصات لمستشفى الاميره هيا ورفع سوية الكفاءات والأجهزة الطبية .

وختاماً وباسمي واسم الذين انتخبوني من دائرتي الانتخاية اتمنى اجلاً واحتراماً للذين أمدونا بالعزم والاصرار رغم التحديات والاعطال :

الى القيادة الهاشمية التي تكرست اشرف سادة العرب والمسلمين .

الى الشعب الأردني وجيشه العربي الأتي .

الى كل من حمل الامانة في مواقع المتابعة والمسؤولية حكومة واجهزة امنية .

والي كل سيف مشرع في وجه التعصب والاتقية .

واقول والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي النائب الأول لدولة رئيس المجلس : الجلسة القادمة غداً صباحاً ويكون أول المتحدثين السيد عوض خليفات ، ارفع الجلسة.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس النواب  
طاهر المصري